عبد اللطيف المتدين | *Abdellatif El Moutadayene

آفاق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط: العقبات والمسارات المستقبلية

Prospects for a Nuclear-Weapon-Free Zone in the Middle East: Obstacles and Pathways Forward

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	المُعرّف الرقمي DOI
2025-12-01	2025-12-02	2025-12-31	https://doi.org/10.31430/KGZT5191

ملخص: استنادًا إلى الدروس المقارنة المستمدة من "معاهدة تلاتيلولكو" في أميركا اللاتينية، و"معاهدة بيليندابا" في أفريقيا، ترى هذه الدراسة أن آفاق إنشاء "منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" تعوقها العديد من العوائق التي تتفاعل معًا لعرقلة التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق المعاهدة، ودخولها حيّز النفاذ، وسلطة التحقق، وآليات الإنفاذ. وأخيرًا، ترسم الدراسة مجموعةً من السيناريوهات للفترة 2025-2035، وبخطوات عملية نحو إنشاء "منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

كلمات مفتاحية: منطقة خالية من الأسلحة النووية، الشرق الأوسط، الحد من التسلح، الأمن الإقليمي، عدم الانتشار، التحليل المقارن

Abstract: Drawing on comparative lessons from Latin America's Treaty of Tlatelolco and Africa's Treaty of Pelindaba, this paper argues that MENWFZ prospects are constrained by several interacting obstacles to impede agreement on scope, entry into force, verification authority, and enforcement. Finally, a set of scenarios for 2025–2035 maps plausible trajectories for the future. The paper concludes with practical steps towards the establishment of a MENWFZ.

Keywords: Nuclear-Weapon-Free Zone, Middle East, Arms Control, Regional Security, Non-Proliferation, Comparative Analysis.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المغرب.
Professor of Political Science, Moulay Ismail University of Meknes, Morocco.
Email: moutada@hotmail.com

مقدمة

تُعد "المناطق الخالية من الأسلحة النووية" (Nuclear-Weapon-Free Zones, NWFZs) من بين الأدوات الإقليمية الأكثر استدامةً التي تدعم جهود عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ومنذ "معاهدة تلاتيلولكو" (Treaty of Tlatelolco) في عام 1967، أرست معاهدات إقليمية إضافية حظرًا ملزمًا قانونًا على الأسلحة النووية في جميع أنحاء جنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، وآسيا الوسطى. وتغطي هذه المعاهدات مجتمعةً أكثر من 115 دولة، وتُظهر أن التعاون الإقليمي يمكن أن يدفع بأهداف نزع السلاح إلى الأمام، مع معالجة الشواغل الأمنية المحلية في الوقت نفسه.

ولا يزال الشرق الأوسط استثناءً بارزًا. فعلى الرغم من الاهتمام الدبلوماسي المستمر، والقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والدعم الدولي الواسع النطاق، تفتقر المنطقة إلى منطقة مماثلة. ويكتسب هذا الغياب أهمية خاصة في ضوء الكثافة السكانية العالية، والصراعات المتكررة بين الدول وداخلها، والمخاوف المستمرة من الانتشار النووي المحيطة بترسانة إسرائيل غير المعلنة، وبرنامج إيران النووي المثير للجدل[1].

تعود الجهود الرامية إلى إنشاء "منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" (Middle East Nuclear Weapon Free Zone, MENWFZ) إلى عام 1974، عندما طرحت إيران ومصر هذا الاقتراح، أول مرة، في الأمم المتحدة. وأُدرجت الفكرة لاحقًا في الصفقة التي أفضت إلى تمديد "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, NPT) إلى أجل غير مسمى؛ فقد اعتمد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 قرارًا بشأن الشرق الأوسط اعتبر التقدم نحو إنشاء المنطقة جزءًا لا يتجزأ من الشرعية السياسية للمعاهدة[2]. ودعا مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010 بعد ذلك إلى عقد مؤتمر إقليمي في عام 2012 لبدء المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومع ذلك، ظلت هذه العملية هشةً ومثيرة للجدل.

وتُظهر الجهود الدبلوماسية اللاحقة كلًا من المثابرة والهشاشة. فلم يُعقد المؤتمر المقرر لعام 2012، وتحوّلت الجهود اللاحقة نحو مشاورات غير رسمية، وعمليات تيسّرها الأمم المتحدة تهدف إلى الحفاظ

1 Nicholas L. Miller, *Stopping the Bomb: The Sources and Effectiveness of U.S. Nonproliferation Policy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2018).

2 Harald Müller & Andreas Schmidt, "The Little-Known Story of Deproliferation: Why States Give Up Nuclear Weapon Activities," in: William C. Potter & Gaukhar Mukhatzhanova (eds.), *Forecasting Nuclear Proliferation in the 21st Century* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2010), pp. 124-158.

على الحوار، من دون افتراض التوصل إلى اتفاق فوري بشأن الوضع النهائي[3]. وهذا التاريخ مهم لأنه يُظهر أن العائق الرئيس ليس غياب المقترحات، بل العجز المتكرر عن ترجمة إعلانات الدعم إلى ترتيبات متفق عليها على نحو متبادل بشأن التسلسل، والتحقق، والضمانات.

وتوفر الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وديناميات المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أساسًا متينًا، لكنها تكشف أيضًا عن تباين مستمر بين التشخيص وتصميم مسار العمل. وتُعرِّف الدراسات التأسيسية المناطق الخالية من الأسلحة النووية بأنها ترتيبات إقليمية تحظر اختبار الأسلحة النووية، أو إنتاجها، أو حيازتها، أو امتلاكها، أو نشرها داخل حدود محددة. وتُظهر الدراسات المقارنة أن المناطق الناجحة تجمع عادةً بين (أ) لحظة حاسمة أو تصور مشترك للتهديد ذي الصلة، و(ب) قيادة إقليمية ذات صدقية، و(ج) تصميم مؤسسي يقلل من تكاليف الانضمام مع توفير تحقق موثوق به[4]. فمسار أميركا اللاتينية، على سبيل المثال، ربط أزمة الصواريخ الكوبية بأحكام مرنة لدخول المعاهدة حيز التنفيذ، ومؤسسات تحقق إقليمية. أما مسار أفريقيا، فقد ربط المعايير المناهضة للاستعمار، والتراجع المؤكد لجنوب أفريقيا، بإطار معاهدة على نطاق القارة[5].

وقد ركزت مقاربات المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على نحو عام، على الأسباب التي حالت دون ترسيخ ظروف مواتية مماثلة في الشرق الأوسط. وتسلط التقارير الرئيسة الضوء على ترسانة إسرائيل الغامضة[6]، والمسار النووي الإيراني المثير للجدل وتفاعل إيران مع منافسيها الإقليميين[7]، واستمرار التصورات غير المتكافئة للتهديد؛ ما يجعل التوصل إلى إجماع إقليمي أمرًا صعبًا على نحو غير

3 Jeremy Issacharoff, *The Consultations in Glion and Geneva: A View from the Negotiating Table* (Geneva: UNIDIR, 2023); Tomisha Bino & Chen Zak Kane, "Middle East WMD-Free Zone Project: Final Report," United Nations Institute for Disarmament Research, 16/6/2023, accessed on 14/12/2025, at: https://acr.ps/1L9F36B

4 John R. Redick, "The Tlatelolco Regime and Nonproliferation in Latin America," *International Organization,* vol. 35, no. 1 (1981), pp. 103-134; Julio C. Carasales, "The So-Called Proliferator That Wasn't: The Story of Argentina's Nuclear Policy," *Nonproliferation Review,* vol. 6, no. 4 (1999), pp. 51-64; Jozef Goldblat, "Nuclear-Weapon-Free Zones: A History and Assessment," *The Nonproliferation Review,* vol. 4, no. 3 (1997), pp. 18-32.

5 David Mutimer, *The Weapons State: Proliferation and the Framing of Security* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000); Oluyemi Adeniji, *The Treaty of Pelindaba on the African Nuclear-Weapon-Free Zone* (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research, 2002).

6 Avner Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998); Avner Cohen, *The Worst-Kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb* (New York: Columbia University Press, 2010); Seymour M. Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy* (New York: Random House, 1991).

7 Shahram Chubin, *Iran's Nuclear Ambitions* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006); David Patrikarakos, *Nuclear Iran: The Birth of an Atomic State* (London: I.B. Tauris, 2012); Ray Takeyh, *The Last Shah: America, Iran, and the Fall of the Pahlavi Dynasty* (New Haven: Yale University Press, 2021).

عادي[8]. وقد وثّقت الأبحاث الأحدث ديناميات التفاوض ووجهات النظر الإقليمية بالتفصيل، لا سيّما المشاورات غير الرسمية التي جرت في الفترة 2013-2014، والعقبات التي حددها الممارسون[9].

وهناك ثلاث ثغرات تحليلية دفعت إلى إجراء هذه الدراسة. أولاً، في حين أن البرامج القُطرية الفردية والتنافسات الثنائية تحظى بتغطية جيدة، فإن الاهتمام بالعوامل الإقليمية النظامية التي تميز الشرق الأوسط عن حالات المناطق الخالية من الأسلحة النووية الناجحة يظل محدودًا. وثانيًا، تركز العديد من التحليلات المتعلقة بالفشل على الخلافات السياسية المباشرة، من دون تحديد القيود الهيكلية التي قد تكون قابلة للتغيير على المدى الطويل. وثالثًا، لم تُستغل عملية بناء السيناريوهات استغلالاً جيدًا بوصفها أسلوبًا لترجمة التشخيص إلى مسارات معقولة، ومؤشرات مبكرة.

وبناءً على ذلك، تطرح هذه الدراسة الأسئلة التالية: ما العقبات الرئيسة التي تعترض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؟ وكيف تختلف هذه العقبات عن التحديات التي جرى التغلب عليها في مناطق أخرى؟ وما الدروس المستفادة من أميركا اللاتينية وأفريقيا التي تنطبق على الظروف السائدة في الشرق الأوسط؟ وبالنظر إلى الديناميات الحالية، ما المسارات الأكثر واقعية للمضي قدمًا خلال العقد المقبل؟

هذه الأسئلة ليست محض مسائل أكاديمية، فالشرق الأوسط يضم دولاً تتمتع بقدرات أو طموحات نووية متقدمة، إلى جانب تنافسات متقلبة بين الدول، وصراعات بالوكالة، ونمط كثيف من الالتزامات الأمنية الخارجية. ومن ثمّ، فإن غياب آليات رسمية للحد من التسلح ينطوي على مخاطر كبيرة على استقرار المنطقة، وعلى صدقية نظام عدم الانتشار العالمي[10].

ومن الناحية المنهجية، تجمع هذه الدراسة بين هذا المنظور المقارن ونهج بناء السيناريوهات. ولا يُستخدم تحليل السيناريوهات للتنبؤ بالنتائج، بل لتنظيم عناصر عدم اليقين، وتحديد المؤشرات المبكرة التي تميز بين حالة الجمود، والمؤسسية التدريجية، والظروف الأكثر ندرة التي تصبح فيها الالتزامات الشاملة مجدية سياسيًا.

وتقدم هذه الدراسة إطارًا متكاملاً يربط بين أربع عقبات غالبًا ما تُعالج على نحوٍ منفصل، وهي الغموض، والتنافسات، ونقص الثقة، وتفاوت القدرات، وتوضح أن تفاعلها يؤدي إلى حدوث مآزق متكررة في مجالي التسلسل والتحقق. وتستند إلى مقارنات من أميركا اللاتينية وأفريقيا للتمييز بين خيارات التصميم التقني التي يمكن إعدادها مسبقًا، والظروف السياسية التي ينبغي تهيئتها بمرور الوقت. وتختتم الدراسة بخريطة مسار قائمة على سيناريوهات للفترة 2025-2035 تحدد المؤشرات المبكرة، وأدوات السياسة العامة اللازمة للحد التدريجي من المخاطر، حتى في حالة عدم التوصل إلى اتفاق شامل.

---

8 Müller & Schmidt; Gawdat Bahgat, *Proliferation of Nuclear Weapons in the Middle East* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 2007).

9 Issacharoff; Bino & Kane.

10 Bahgat.

السياق التاريخي والتحليل المقارن

1. تجربة أميركا اللاتينية: معاهدة تلاتيلولكو

أنشأت معاهدة تلاتيلولكو، التي وقعت في عام 1967، أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان، ولا تزال تشكل معيارًا مرجعيًا للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي الإقليمي في سياق تنوع المصالح الوطنية. ويعدّ تاريخها مفيدًا على نحوٍ خاص؛ لأنه يربط بين المحفزات السياسية والتصميم المؤسسي وترتيبات التحقق من أجل التزام إقليمي تدريجي، ولكنه شامل في نهاية المطاف.

وقد جرى فتح معاهدة تلاتيلولكو لتوقيعها في 14 شباط/ فبراير 1967، في مدينة مكسيكو؛ وهي الصكّ التأسيسي الذي جعل أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكانت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 هي الدافع الرئيس إلى ذلك. فقد أدرك قادة المنطقة أنه في غياب إطار قانوني، قد تصبح بلدانهم أهدافًا أو ساحات معارك للقوى النووية العظمى في الحرب الباردة. وفي الواقع، كان الدبلوماسي المكسيكي ألفونسو غارسيا روبليس المهندس الرئيس للمعاهدة[11]. وتلتزم الدول الثلاث والثلاثون التي وقعت هذه المعاهدة بحظر تطوير الأسلحة النووية، أو اختبارها، أو استخدامها، أو تصنيعها، أو حيازتها، أو تخزينها داخل أراضيها. وتتضمن المعاهدة بروتوكولين أساسيين: الأول يلزم القوى الخارجية التي لها أراضٍ في المنطقة (الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا)، بينما يلزم الثاني القوى النووية الخمس المعترف بها (الصين، والولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وروسيا) باحترام الوضع غير النووي للمنطقة وعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأعضاء[12].

وعلاوة على ذلك، أنشأت هذه المعاهدة "منظمة حظر الأسلحة النووية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (OPANAL)، التي يقع مقرها الرئيس في مدينة مكسيكو. وهي المنطقة الوحيدة الخالية من الأسلحة النووية التي تضم منظمة دائمة مكرسة لرصد الالتزامات وضمان الامتثال لها. ومن بين أهداف المعاهدة ضمان عدم تحويل الموارد الاقتصادية إلى برامج الأسلحة النووية، بل تخصيصها للتقدم الاجتماعي والثقافي.

وبدلًا من المطالبة بالالتزام الفوري والشامل، أوجدت المعاهدة مسارات للانضمام التدريجي، وسمحت للدول بإدارة الجوانب السياسية الداخلية المتعلقة بالتزاماتها. وقد ثبت أن هذه المرونة كانت أساسيةً بالنسبة إلى الدول التي انضمت في وقت متأخر، لا سيّما الدول التي احتفظت في البداية بطموحاتها النووية، لكنها قبلت لاحقًا نزع السلاح النووي على الصعيد الإقليمي مع تطور استراتيجياتها[13].

---

11 Redick.

12 Rafael Mariano Grossi, "Latin America's Road to a Region Free of Nuclear Weapons," in: Joseph F. Pilat & Nathan E. Busch (eds.), *Routledge Handbook of Nuclear Proliferation and Policy* (London: Routledge, 2015), pp. 317-327.

13 Carasales.

وقد فصل التصميم المؤسسي للمعاهدة الالتزام المعياري عن النضج التقني الفوري. فقد أمكن للدول قبول الحظر الأساسي، مع العمل في الوقت نفسه على بناء قدرات الضمانات تدريجيًّا؛ ما خفف من المخاوف من أن يؤدي الالتزام المبكر إلى فقدان فوري للسيطرة السيادية. وقد أثبتت وظيفة التسلسل هذه؛ أي الالتزام أولاً، ثم التعميق التدريجي لاحقًا، أهميتها في الحفاظ على المشاركة خلال فترات التحولات السياسية. فقد حققت ترتيبات التحقق توازنًا بين السيادة والصدقية. ووفرت منظمة حظر الأسلحة النووية في أميركا اللاتينية دعامةً مؤسسية إقليمية، في حين وفرت ضمانات "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" التأكيد التقني. وساعد هذا النهج المركب على معالجة المخاوف من التدخل الخارجي من دون المساس بالثقة بالامتثال[14]. وبمرور الزمن، تعمّقت المنطقة مع تغير الظروف السياسية، كما يتضح من التعاون النووي بين الأرجنتين والبرازيل، وانضمام كوبا في نهاية المطاف؛ ما يوضح كيف يمكن أن تعزز المؤسسات الصبورة والقادرة على التكيف معيارَ الحظر[15]. وقد كانت هذه المعاهدة نموذجًا لمناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى. وقد نجحت لأن الإرادة السياسية كانت موجودةً قبل إنشاء الهيكل التقني. وفي المقابل، إن كان مركز الأبحاث "سيسامي" (SESAME) للفيزياء والبيولوجيا وعلم الآثار، الذي أُنشئ في الأردن، يشكّل هيكلاً تقنيًا للتعاون بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط، فإن الإرادة السياسية للتعاون في المجال النووي لا تزال غائبة.

2. التجربة الأفريقية: معاهدة بيليندابا

جرى اعتماد "معاهدة بيليندابا" (Treaty of Pelindaba) في بيليندابا، بجنوب أفريقيا، في 2 حزيران/ يونيو 1995، ودخلت حيز التنفيذ رسميًا في 15 تموز/ يوليو 2009. وهي تحظر البحث والتطوير والتصنيع والتخزين والاقتناء والاختبار والحيازة ونشر الأجهزة المتفجرة النووية داخل أراضي الدول الأطراف. وإضافة إلى نزع السلاح، تحظر المعاهدة إلقاء النفايات المشعّة، وأيّ هجوم مسلح على المنشآت النووية في المنطقة. وتشجّع على استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية السلمية.

ولضمان الامتثال لهذه الالتزامات، أنشأت المعاهدة "اللجنة الأفريقية للطاقة النووية" (AFCONE)، التي يقع مقرها في بريتوريا، بجنوب أفريقيا. ويُطلب من الدول الأعضاء إبرام اتفاقيات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتضم المعاهدة حاليًا 43 دولة طرفًا، من أبرزها مصر وجنوب أفريقيا. وتتضمن ثلاثة بروتوكولات موجّهة إلى القوى النووية والدول التي تتحمل مسؤوليات إقليمية في المنطقة. ويلزم البروتوكولان الأولان القوى النووية الخمس المعترف بها (الصين، وفرنسا، وروسيا،

14 Goldblat.

15 Jacques E. C. Hymans, "Theories of Nuclear Proliferation: The State of the Field," *The Nonproliferation Review,* vol. 13, no. 3 (2006), pp. 455-465.

والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) بعدم استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد دول المنطقة. وقد وقعت الولايات المتحدة على هذين البروتوكولين، لكنها لم تصدق عليهما بعد. أما البروتوكول الثالث، فيتناول فرنسا وإسبانيا فيما يتعلق بالأراضي الخاضعة لولايتهما القضائية في المنطقة.

وتعكس هذه المعاهدة مسارًا متميزًا شكّله الإرث الاستعماري، والتجارب النووية الخارجية، والوجود المسبق لترسانة نووية محلية. وتكمن أهميتها بالنسبة إلى الشرق الأوسط على نحوٍ خاص في إثبات أن التراجع عن السعي النووي، وما يتبعه من حظرٍ إقليمي، يمكن التحقق منهما، وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما.

وقد تشكلت علاقة أفريقيا بالأسلحة النووية من خلال التجارب النووية الخارجية، وبرنامج جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري. فقد عززت هذه التجارب معارضة القارة للأسلحة النووية باعتبارها أدوات للهيمنة الخارجية والقمع الداخلي. وأظهرت إعلانات منظمة الوحدة الأفريقية المبكرة بشأن نزع السلاح النووي وجود إجماع، لكن تنفيذها ظل محدودًا إلى أن تغيرت الظروف السياسية الإقليمية[16].

وكان تراجع جنوب أفريقيا المؤكد في أوائل التسعينيات نقطة تحول حاسمة، فقد أظهر تفكيك الترسانة أنه يمكن التخلص من ترسانة أسلحة قائمة بطريقة شفافة في ظل رقابة دولية، وأن التراجع عن هذا المسار يمكن أن يصبح مصدرًا للريادة بدلاً من أن يكون وصمة عار[17]. وقد ساعدت هذه السابقة في إضفاء الشرعية على السعي إلى إبرام معاهدة على نطاق القارة، ووفرت خبرة عملية ذات صلة بتصميم آليات التحقق.

وقد جمعت البنية التحتية للمعاهدة في بيليندابا بين سلطة إقليمية (اللجنة الأفريقية للطاقة النووية) وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتضمنت أحكامًا بشأن العبور والتمركز تهدف إلى الحد من الوجود النووي الخارجي[18]. وتعد اللجنة الأفريقية للطاقة النووية الهيئة التنفيذية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ المعاهدة. وتشمل مهماتها الرئيسة التحقق، والامتثال، وحماية البيئة، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجالات الصحة (العلاج الإشعاعي)، والزراعة (مكافحة الآفات)، والطاقة، مع مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، ومنع الإرهاب النووي في القارة.

ويُبرز تأخر دخول المعاهدة حيز التنفيذ درسًا أوسع نطاقًا؛ فحتى في حالة وجود إجماع واسع، يمكن أن تؤدي السياسة الداخلية والقدرات الإدارية إلى إطالة الجداول الزمنية للتصديق؛ ما يجعل المثابرة المؤسسية والدبلوماسية الصبورة أمرين ضروريين.

---

16 Adeniji.

17 David Albright, "South Africa's Secret Nuclear Weapons," *ISIS Report* (May 1994), accessed on 25/12/2025, at: https://acr.ps/hBy1CbB; Peter Liberman, "The Rise and Fall of the South African Bomb," *International Security,* vol. 26, no. 2 (2001), pp. 45-86.

18 Adeniji; Goldblat.

وتقدم التجربة الأفريقية مع معاهدة بيليندابا عدة دروس لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا سيّما الأهمية الحاسمة للثقة المتبادلة، وآليات التحقق القوية، والإرادة السياسية الإقليمية المشتركة. وتؤكد الحالة الأفريقية قيمة وجود سابقة موثوقة لعملية التراجع. فقد شكّل وجود عملية تفكيك جرى التحقق منها نقطةً مرجعيةً لما يمكن أن يبدو عليه "التراجع" في الممارسة العملية؛ وهو عنصر مفقود في الدبلوماسية الشرق أوسطية، حيث لا تزال القدرات النووية الرئيسة غير معلنة.

3. دروس مقارنة للشرق الأوسط

تُبرز المقارنة مع الحالات الناجحة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كلًا من الآليات القابلة للتطبيق، والاختلافات السياقية الحادة. ففي أميركا اللاتينية وأفريقيا، ساهمت المخاطر النووية الخارجية في توحيد التوجهات الإقليمية نحو نزع السلاح النووي. أما في الشرق الأوسط، فقد كان التدخل الخارجي مستمرًا، ولكنه مثيرًا للانقسام؛ فإسرائيل تعتبر التعاون الأمني مع الولايات المتحدة أمرًا لا غنى عنه، في حين تنظر إيران وبعض الدول العربية إلى الوجود الأميركي على أنه تهديد؛ ما يعوّق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البيئة الأمنية الخارجية[19].

وهناك درسان بارزان يتعلقان بالتصميم. أولًا، غالبًا ما تستخدم المناطق الناجحة هيكلًا قانونيًا مرنًا، لا سيما أحكام بدء النفاذ، لمنع أي دولة بمفردها من استخدام حق النقض ضد الإطار المعياري. وثانيًا، تجمع ترتيبات التحقق بين الملكية الإقليمية والدعم التقني الدولي الموثوق؛ ما يؤدي إلى إنشاء مؤسسات قادرة على إدارة نزاعات الامتثال، من دون الانزلاق إلى اتهامات مسيسة.

وقد تتباين أنماط القيادة؛ فالمكسيك وجنوب أفريقيا توفران التسهيلات ونموذجًا موثوقًا به، على التوالي. أما الشرق الأوسط، فيفتقر إلى جهة فاعلة مماثلة تتمتع بالقدرة والشرعية اللازمتين لعقد عملية تضم جميع الأطراف المتنافسة والحفاظ عليها، وقد سعت مصر إلى تأدية هذا الدور، لكنها تواجه قيودًا في الموارد والصدقية[20]. وأخيرًا، فإن وجود ترسانة نووية غير معلنة يحوّل طبيعة المشكلة من "المنع" إلى "التراجع". فقد خلت أميركا اللاتينية من الأسلحة النووية قبل أن يجري حيازة أي أسلحة في المنطقة، واستفادت أفريقيا من عملية تراجع مؤكدة مثّلت سابقة. أما في الشرق الأوسط، فينبغي أن تتعامل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية القابلة للتطبيق مع الترسانة الموجودة إلى جانب القدرات الكامنة؛ ما يرفع مستوى المتطلبات فيما يتعلق بالتسلسل والتحقق والضمانات الأمنية.

أما بالنسبة إلى الشرق الأوسط، فإن ذلك يعني أن إحراز تقدم ملموس سيتطلب على الأرجح اتباع تسلسل سياسي (تهيئة الظروف التي تضمن استمرار الالتزامات)، وتسلسل مؤسسي (بناء القدرات في مجالي التحقق وإدارة الامتثال قبل المطالبة بتنازلات تتعلق بالوضع النهائي).

19 Miller.

20 Müller & Schmidt.

ويوضح هذا الإطار المقارن ما لا ينبغي توقعه؛ فلن يكون هناك توافق على التسلسل الهرمي للتهديدات الأساسية، ولا آلية موثوقة لطمأنة الأطراف الأكثر عرضة للخطر بأن صياغة المعاهدة وحدها لن تكسر حالة الجمود. ولذلك، فإن دور الصياغة، والأعمال التقنية، هو دور تحضيري، يهدف إلى إيجاد خيارات يمكن تفعيلها عندما تتغير الظروف السياسية.

العقبات الإقليمية التي تعترض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

1. القدرات والسياسات النووية الإسرائيلية

تُعد إسرائيل، بصفتها دخيلاً مثيرًا للخلاف في المنطقة، أكبر عقبة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فهي دولة مارقة يُعتقد أنها تمتلك أسلحة نووية، ولا تزال خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ أواخر ستينيات القرن العشرين، اتبعت سياسة الغموض المتعمد؛ إذ لم تؤكد ولم تنفِ حيازتها الأسلحة النووية، استنادًا إلى تصورٍ بأن وجودها معرض للخطر[21]. وتخلص معظم التقييمات الأكاديمية والاستخباراتية إلى أن إسرائيل طورت ترسانة أسلحة نووية في الستينيات، وتحتفظ بقدرات متطورة حتى اليوم[22].

وقد أدى هذا الغموض وظائف استراتيجية متعددة؛ فهو يحافظ على الردع، من دون التكاليف الدبلوماسية والقانونية التي ينطوي عليها الإعلان الصريح. ويساعد إسرائيل على تجنب العزلة التي تواجهها الدول الأخرى غير الأطراف في المعاهدة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حرية التصرف في الأزمات الإقليمية[23]. ويعامل الخطاب الاستراتيجي الإسرائيلي القدرة النووية باعتبارها ضمانة ضد الهزيمة الكارثية.

ثم إن غموض إسرائيل متأصل في الاقتصاد السياسي للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية. ويشير أفنر كوهين في هذا الصدد إلى أن هذا الغموض أصبح مؤسسيًا من خلال تفاهمات حدّت من "الكشف" العلني عن الأسلحة النووية، مع تقليل الضغط الأميركي من أجل الانضمام الرسمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[24]. وقد عزل هذا الترتيب السياسة النووية الإسرائيلية عن العديد من أشكال الرقابة المتعددة الأطراف، مع الحفاظ على غموض الردع. وفيما يتعلق بدبلوماسية منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن النتيجة هي أن إسرائيل تواجه تكاليف خارجية منخفضة نسبيًا للحفاظ على الوضع الراهن مقارنة بالمخاطر الداخلية والاستراتيجية التي تربطها بنزع السلاح.

---

21 Cohen, *Israel and the Bomb*; Cohen, *The Worst-Kept Secret*.

22 Hersh.

23 René Louis Beres, "Israel's Nuclear Strategy Ambiguity: Disclosure Doctrine," *Denver Journal of International Law & Policy,* vol. 26, no. 2 (Winter 1998), pp. 209-233.

24 Cohen, *The Worst-Kept Secret*.

إلا أن هذا الموقف يطرح مشكلة تفاوضية جوهرية بالنسبة إلى "منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". فالجهات الفاعلة الإقليمية تنظر إلى ترسانة إسرائيل غير المعلنة على أنها دليل على المعاملة الدولية التمييزية؛ وهو ما يشكل دافعًا لحفز التحوط. وفي المقابل، تنظر إسرائيل إلى عمليات المنطقة على أنها مسار محتمل نحو فرض قيود غير متكافئة، في غياب تطبيع سياسي مسبق.

وقد تعاملت العديد من الدول العربية مع ترسانة إسرائيل باعتبارها المحرك الرئيس لانتشار الأسلحة النووية، وتصر على مبدأ التكافؤ شرطًا مسبقًا لإجراء مفاوضات ذات صدقية. وفي المقابل، تعتبر إسرائيل التراجع عن البرنامج النووي تتويجًا لتسوية إقليمية أوسع نطاقًا. ويؤدي الموقف المصري الراسخ القائل إن نزع السلاح ينبغي ألا يُفصل عن القضية النووية إلى تعزيز هذه الفجوة في التسلسل الزمني، وإلى استمرار الضغط من خلال سياسات مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[25].

وتعزز التجربة العملية هذه النقطة؛ فقد أظهرت المشاورات غير الرسمية التي جرت في الفترة 2013-2014 أن تحديد جدول الأعمال يصبح وسيلة للتنافس السياسي الأعمق؛ فقد سعت إسرائيل إلى إدراج قضايا أسلحة الدمار الشامل ضمن أجندة أمنية إقليمية أوسع نطاقًا، في حين سعى العديد من المشاركين العرب إلى منح الأولوية لالتزامات نزع السلاح، والجداول الزمنية المحددة لذلك[26]. وتقاطع إسرائيل الدورات السنوية للمؤتمر الذي أنشأته الأمم المتحدة بشأن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، بحجة أن هذا المنتدى متحيز، ولا يتناول قضايا الأمن التقليدي أو الإرهاب.

وأدت الإبادة الجماعية التي أعقبت 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى زيادة ترسيخ تصورات إسرائيل الأكثر تشددًا تجاه التهديدات، وتقليص الهامش السياسي لضبط النفس النووي؛ ما يؤكد ارتباط السياسة النووية بالسرديات الأمنية الأساسية. وتعزز ثقافة الهيمنة الإسرائيلية هذا المنطق. ويُنظر إلى ترسانتها النووية، على نطاق واسع، باعتبارها ضمانة الملاذ الأخير ضد الهزيمة الوجودية، وضد ظهور قوى نووية أخرى في المستقبل.

2. الخصومات والمنافسات الجيوسياسية

يتميز الشرق الأوسط بوجود عدة منافسات استراتيجية متزامنة تدرأ التوافق حول أولويات أمنية مشتركة. وعلى عكس المناطق التي ساعد فيها الإدراك المشترك للتهديد المعني على إتاحة المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن التهديدات في الشرق الأوسط هي في المقام الأول تهديدات داخلية للمنطقة، ومن ثمّ يفسرها كل طرفٍ فاعل رئيس بطريقة مختلفة؛ ما يؤدي إلى تفضيلات متباينة، بدلاً من أن تكون متقاربة.

ومنذ عام 2011، أدى تفكك النظام الإقليمي، من خلال الحروب الأهلية، والصراعات بالوكالة، وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية المؤثرة، إلى زيادة تعقيد المفاوضات النووية. وتمنح الدول أولوية

25 Bahgat.

26 Issacharoff.

لتهديدات مختلفة في أوقات مختلفة (بقاء النظام، أو مكافحة الإرهاب، أو احتواء إيران، أو العلاقات مع إسرائيل)؛ ما يجعل من الصعب الحفاظ على تحالف تفاوضي مستقر حول سلم واحد ومشترك لتصنيف التهديدات[27].

وتُجسِّد إيران مدى تأصُّل القضايا النووية في صراع أوسع نطاقًا، فقد دأبت تاريخيًا على دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، واعتبرت الأسلحة النووية غير متوافقة مع مبادئها، مع الإصرار على أن نزع سلاح إسرائيل أمر لا غنى عنه. وفي الوقت نفسه، أدى اكتشاف أنشطة تخصيب غير مُعلنة، وما تلا ذلك من نزاعات حول الضمانات، إلى ترسيخ الشكوك حول نية إيران، وإثارة المخاوف بشأن قدرتها الكامنة على صنع الأسلحة[28].

خفّفت "الخطة الشاملة المشتركة" (JCPOA) لعام 2015 مؤقتًا من هذه المخاوف، من خلال تقليص قدرات التخصيب، وتوسيع نطاق الرقابة، لكن انهيارها الجزئي أفضى إلى تجدد القلق بشأن قصر المدة الزمنية اللازمة لـ "الانطلاق النووي"، وخيارات الرد الإقليمية[29]. وقد فعّلت القوى الأوروبية آلية "العودة الفورية" في أيلول/ سبتمبر 2025؛ ما أدى إلى إعادة فرض العقوبات الدولية على إيران بسبب عدم امتثالها لحدود التخصيب المحددة، وترتّب على ذلك إحياء الجدل الداخلي فيها حول الحاجة إلى تعديل عقيدتها النووية لضمان "الردع المطلق"[30]. وحتى عندما يُقدَّم البرنامج على أنه ذو طابع مدني، فإن إتقان إيران دورةَ التخصيب، مقترنًا بخطابها التصعيدي المتكرر، يفسّره خصومها بوصفه وسيلةً للتحوّط يمكن تحويلها إلى سلاح في الأزمات. علاوة على ذلك، تحتفظ طهران بمخزونات من اليورانيوم المُخصَّب بمستويات قريبة من عتبة الدرجة الصالحة للأسلحة. وبالنسبة إلى الدول المجاورة، تجعل هذه القدرة التقنية من الصعب التحقق من أي وعد بـ "منطقة خالية من الأسلحة"، من دون بروتوكول رقابة أكثر صرامة من بروتوكول بيلينداب. وعلى عكس المعاهدة الأفريقية، حيث تتشارك الدول في رؤية مشتركة، فإن التهديد بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يُستخدم غالبًا في الشرق الأوسط وسيلةَ ضغط دبلوماسية؛ ما يقوض استدامة أي معاهدة إقليمية مستقبلية.

ويتجاوز التنافس الأمني حدود الملف النووي؛ إذ تُشكّل قوات الصواريخ الباليستية الإيرانية وشبكات وكلائها الإقليميين عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الردع الإيرانية، في حين تنظر إليهما إسرائيل والعديد من الدول العربية السنية بوصفهما عاملاً مزعزعًا للاستقرار. وفي المقابل، يُفسَّر اعتماد الدول العربية على الشراكات العسكرية الخارجية، واستراتيجيات العقوبات في طهران، على أنه احتواء عدائي. ويخلق

27 Bahgat.

28 Patrikarakos.

29 Mark Fitzpatrick, "The Iranian Nuclear Crisis: Avoiding Worst-Case Outcomes," *The Adelphi Papers*, vol. 398 (2008), pp. 1-136.

30 Alexander K. Bollfrass, "Iran Nuclear Negotiations Snap Back to the Past," International Institute for Strategic Studies, 24/10/2025, accessed on 17/02/2026, at: https://acr.ps/1L9F2U0

التنافس الناجم عن ذلك حوافز للتحوط؛ فقد أشارت المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى إلى أنها قد تسعى إلى امتلاك قدرات مماثلة إذا تجاوزت إيران العتبة النووية؛ ما يغذي المخاوف من حدوث سلسلة من عمليات الانتشار.

وبهذا، تولّد التغيرات الإقليمية فرصًا ومصاعب في آن واحد؛ فقد أدى التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية إلى تقارب أمني محدود بشأن إيران، لكنه لم يقضِ على الخلاف الجوهري بشأن تسلسل الخطوات المتعلقة بوضع إسرائيل النووي. وترى بعض الأطراف أن التطبيع يفتح المجال لحوار عملي، في حين ترى أطراف أخرى أنه يقلل من نفوذ المطالب القائمة على مبدأ التكافؤ.

وعلى الرغم من توحّد المواقف العربية رسميًا بشأن الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإنها تتباين في ممارساتها العملية. فمصر تواصل التركيز على مبدأي الشمولية والمساواة، وقد استخدمت دبلوماسية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمواصلة الضغط من أجل تمرير قرار الشرق الأوسط، بينما تمنح بعض دول الخليج العربية الأولوية لتقييد إيران مع إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة من أجل تخفيف التوتر، وغالبًا ما يشدد الأردن على تدابير بناء الثقة العملية التي تتوافق مع معاهدة السلام المبرمة معها؛ أما سجل سورية في مجال الأسلحة الكيميائية وأنشطتها النووية السرية السابقة، فيخلقان تعقيدات في عملية التحقق التي لا مفرّ منها في أي عملية شاملة. ثم إن التجربة العراقية بعد عام 2003، وإرث نزع السلاح في ليبيا عام 2003 الذي أعقبه انهيار الدولة، يساهمان على نحوٍ أكبر في تشكيل الطريقة التي تفسّر بها النخب المخاطر المترتبة على التخلي عن "التأمين" الاستراتيجي.

تؤدي هذه الاختلافات إلى مشكلة في العمل الجماعي؛ فكل طرف يسعى إلى الحصول على أقصى قدر من الضمانات، وتقليل مستوى تعرضه للخطر إلى أدنى حد خلال عملية التسلسل. وتتمثل النتيجة في مأزقٍ مستمر؛ فإسرائيل ترفض التراجع عن برنامجها النووي في غياب التطبيع والقيود الموثوقة على قدرات جيرانها المعادين، في حين ترفض إيران والعديد من الدول العربية الخطوات المؤقتة التي تبدو وكأنها تبرر استثناء إسرائيل؛ وتختلف الدول العربية الرئيسة بشأن إن كان الخفض التدريجي للمخاطر يعزز مبدأ التكافؤ الشامل، أم يضعفه.

3. نقص الثقة والمظالم التاريخية

يشكل غياب الثقة الأساسية بين الأطراف الفاعلة الإقليمية عقبةً جوهرية أمام أي ترتيب أمني تعاوني يعتمد على إجراءات التحقق المتدخلة. فحتى نص المعاهدة الأقوى لا يمكن أن يحلّ محلّ الحد الأدنى من الإرادة السياسية لتبادل المعلومات، والسماح بعمليات التفتيش، وحلّ نزاعات الامتثال من دون اعتبارها أدوات لصراع سياسي أوسع نطاقًا. ويتعمّق انعدام الثقة نتيجة التجارب المعيشية للصراع والخيانة المتصورة، فقد خلّفت عقود من الحروب والصراعات بالوكالة إرثًا يمكن، في إطاره، أن يشير كل طرف إلى أنشطة عدائية سرية، أو التزامات لم تُنفذ، دليلاً على أن الوعود القانونية غير كافية. وفي مثل

هذه البيئة، يصبح الحد من التسلح بمنزلة "معضلة السجين"؛ إذ تخشى الأطراف أن تكون أول من يقبل بالقيود، لتواجه بعد ذلك الغش أو الاستغلال الاستراتيجي.

ولا يزال انعدام الثقة بين العرب وإسرائيل يمثل مشكلة أساسية، على الرغم من معاهدات السلام التي أبرمتها إسرائيل مع مصر والأردن، وخطوات التطبيع التي اتخذتها مؤخرًا مع عدة دول خليجية. وتساهم السرديات المتنافسة بشأن الشرعية، والأمن، والنيّات الإقليمية، في تعزيز التفسيرات التي تنطوي على مبدأ "المكاسب الخاسرة" فيما يتعلق بضبط النفس، إضافة إلى أنها تضخم المخاوف من أن يؤدي نزع السلاح إلى تمكين القوة القسرية، بدلاً من الحد منها[31].

وهناك بنية موازية من عدم الثقة تشكل العلاقات الإيرانية – العربية، فالتنافس الطائفي، وذكريات الحرب الإيرانية - العراقية، تتفاعل مع الصراعات الحالية التي تدور بالوكالة؛ ما يدفع الحكومات العربية السنية إلى اعتبار العمليات التي تخضع للنفوذ الإيراني دليلاً على طموحات هيمنة. أما المسؤولون الإيرانيون، فيفسرون التعاون العربي مع القوى الغربية على أنه تحالف عدائي، وخيانة للاستقلالية الإقليمية[32].

وتؤدي أنماط الإخفاء والالتفاف على المعاهدات إلى تفاقم المشكلة، فقد أظهرت نزاعات إيران المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانتهاكات العراق التاريخية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، أن الدول يمكن أن تعمل في إطار الالتزامات التعاهدية الرسمية، أو أن تتحايل عليها، في حين أظهرت حادثة الأسلحة الكيميائية في سورية صعوبة التحقق من نزع السلاح كليًا في ظروف الحرب. وتثير هذه السوابق مطالب بالتحقق، وتزيد من الحساسيات السياسية بشأن سلطات التفتيش والوصول المنظم[33].

ويؤدي ضعف المؤسسات إلى تفاقم انعدام الثقة؛ إذ تفتقر المنطقة إلى مؤسسات أمنية إقليمية قوية تضاهي منظمة حظر الأسلحة النووية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو اللجنة الأفريقية، قادرة على الحفاظ على التعاون الاعتيادي، وإدارة النزاعات المتعلقة بالامتثال. وقد انهارت الجهود المتعددة الأطراف السابقة، مثل عملية "الحد من التسلح والأمن الإقليمي" (ACRS) في تسعينيات القرن العشرين؛ ما عزز الشكوك بشأن المنتديات الإقليمية، وزاد من تكاليف تنفيذ أي مبادرة جديدة[34]. وفي غياب الذاكرة المؤسسية، والاتصالات التقنية المنتظمة، تبدأ كل عملية من الصفر وتظل معرضة بشدة للمخربين، والتغيرات في السياسة الداخلية[35]. ثم تتحول القيود السياسية الداخلية إلى عدم ثقة؛ إذ يواجه القادة في العديد من الدول قواعد جماهيرية متشددة تصف التنازلات بأنها خيانة، في حين أن

31 Miller.

32 F. Gregory Gause, "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War," *Brookings Doha Center Analysis Paper,* no. 11, July 2014, accessed on 29/12/2025, at: https://acr.ps/hBy1C7U

33 Patrikarakos.

34 Miller.

35 Issacharoff.

التنافس بين النخب قد يحفّز على اتخاذ مواقف رمزية متشددة، بدلاً من التسوية البراغماتية. والنتيجة هي انخفاض مستوى التسامح مع عدم اليقين؛ ما يدفع الأطراف نحو مطالب تحقق متطرفة ومواقف صارمة بشأن التسلسل الزمني، بدلاً من التجريب في إطار إدارة المخاطر[36].

4. القدرات غير المتكافئة والمعضلات الأمنية

تؤدي التباينات الشديدة في القدرات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء إلى تفاقم المعضلات الأمنية في الشرق الأوسط. فالترسانة النووية الإسرائيلية، التي يُفترض على نطاق واسع وجودها، تقترن بتفوق نوعي في المجال التقليدي، في حين يعتمد الخصوم المحتملون على أدوات غير متكافئة، مثل الصواريخ، والوكلاء، وفي بعض الحالات، خيارات أسلحة الدمار الشامل الكامنة. وتسهم هذه الاختلالات في تشكيل حوافز مختلفة للجهات الفاعلة المختلفة، وتُعقِّد التوصل إلى اتفاق بشأن الالتزامات المتبادلة.

ولا تقتصر هذه التفاوتات على المجال النووي فحسب؛ فالتفوق النوعي لإسرائيل في المجال التقليدي، وميزتها التكنولوجية المدعومة خارجيًا، ينتجان هياكل تحفيزية تختلف عن تلك الموجودة في الأنظمة الإقليمية الأكثر توازنًا. وسعت إيران إلى اكتساب قدرات غير متكافئة، لا سيما من خلال منظومة الصواريخ، والوكلاء الإقليميين، لردع الخصوم الأقوى في المجال التقليدي، ولإرسال رسالة مفادها أن التصعيد سيترتب عليه تكاليف إقليمية. وقد ردت دول الخليج باستثمارات ضخمة في الطائرات المتطورة، وأنظمة الدفاع الجوي، وأنظمة الدفاع الناشئة ضد الطائرات من دون طيار، والصواريخ، لكن هذه المشتريات لا تشكل رادعًا مكافئًا لدولة مسلحة نوويًا، غير أنها قد تؤدي إلى تكثيف ديناميات سباق التسلح.

وتُعقِّد أنظمة الإيصال أجندة أسلحة الدمار الشامل؛ إذ تؤدي القوات الصاروخية، والطائرات المسيرة المسلحة، أدوارًا محورية في النزاعات المعاصرة، وغالبًا ما تعاملها الأطراف الفاعلة الإقليمية على أنها جزء لا يتجزأ من الردع والإكراه. ومع ذلك، فإن فرض قيود على الصواريخ يمثل تحديًا سياسيًا، ولكن لا تتناوله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تتعرض عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تتجاهل أنظمة الإيصال للانتقاد باعتبارها غير مكتملة، في حين أن أي عملية تحاول إدراجها تخاطر بتوسيع نطاق الأجندة إلى ما هو أبعد ممّا يمكن التفاوض عليه. وتعد إدارة هذا التوتر جزءًا من الحفاظ على التوازن بين الشمولية والجدوى. وفي الواقع، تستخدم إسرائيل القنابل الحرارية أو "القنابل الفراغية" التي لا يمكن الاستهانة بقدراتها التدميرية مقارنةً بالأسلحة النووية. ويستخدم هذا السلاح الأكسجين الموجود في الهواء المحيط لتوليد انفجار عالي الحرارة، وموجة صدمية طويلة الأمد. وتصل درجات الحرارة الناتجة من هذا الانفجار إلى 3500 درجة مئوية. ويستهلك الانفجار كل الأكسجين المحيط؛ ما يحدِث فراغًا جزئيًا يمكن أن يتسبب في الاختناق أو تمزق الرئتين والأعضاء الداخلية. وتزعم تقارير حديثة

36 Bino & Kane.

(شباط/ فبراير 2026) أن إسرائيل استخدمت ذخائر حرارية، مثل "جي بي يو-39" (GBU-39)، أو "إم كي-84" (MK-84) المُعززة بمزيج "التريتونال" Tritonal، ضد سكان غزة؛ ما تسبب في وقوع ضحايا قيل إن جثثهم "احترقت" أو "تلاشت" دون أن تترك أي أثر[37].

والنتيجة هي معضلة أمنية ذات مستويين؛ فعلى المستوى التقليدي، يفسر كل طرف عمليات الشراء الدفاعية على أنها استعدادات هجومية؛ ما يشجع على ردود فعل تنافسية. أما على المستوى الاستراتيجي، فإن "الضمانة النووية" تولّد خطرًا غير متكافئ؛ فإسرائيل تخشى أن يؤدي نزع السلاح إلى إزالة الضامن النهائي لبقائها، في حين يحتفظ خصومها بمضاعِفات قوة أخرى، ويخشون أن يؤدي أي ترتيب لا يقيّد هيمنة إسرائيل التقليدية ودعمها الخارجي إلى إبقائهم عرضةً للخطر.

وتتفاوت، أيضًا، القدرات والجداول الزمنية بين الدول غير النووية؛ فبعض الدول تمتلك برامج نووية مدنية متقدمة وبنى تحتية تقنية من شأنها تقصير الجداول الزمنية اللازمة للتحوط، في حين أن دولاً أخرى لا تمتلك سوى قدرات تقنية محدودة، وستعتمد على الموردين الخارجيين. وتشكل هذه الاختلافات تفضيلات بشأن صرامة إجراءات الضمانات، والقيود المفروضة على دورة الوقود، وشرعية إجراءات التحقق الإضافية التي تتجاوز المعايير العالمية[38].

وتؤدي أوجه عدم التماثل الاقتصادية والجغرافية المتعلقة بالتحالفات إلى زيادة حدة الحوافز، فالتفاوتات في الموارد تحدد قدرات الشراء والاستقلالية التكنولوجية، في حين تؤثر الجغرافيا في مدى الإحساس بالضعف والقدرة على تحمل الصراع المطول. وقد تؤدي العلاقات الأمنية الخارجية إلى تقليل الاحتياجات النووية لبعض الأطراف، بينما تزيد من تصورات التهديد لدى أطراف أخرى؛ ما يفضي إلى تباين التفضيلات بشأن مدى اتساع عمليات التحقق وموثوقية آليات الإنفاذ[39]. وعمومًا، ترفع أوجه عدم التماثل هذه من مستوى المتطلبات اللازمة لكي يُنظر إلى الالتزامات التعاهدية على أنها عادلة وآمنة من الناحية الاستراتيجية في آن واحد.

وإذا ما نُظر إلى هذه العقبات مجتمعة، فإنها تعزز بعضها بعضًا؛ فالغموض والقدرات الكامنة يبقيان تقييمات التهديدات في أسوأ السيناريوهات حيةً، والتنافسات تجعل كل طرف يطالب الآخرين بالبادرة الأولى، ونقص الثقة يزيد من مطالب التحقق، ويضفي طابعًا سياسيًا على مسألة الامتثال، ثم إن تباين القدرات يجعل "الالتزامات المتساوية" تبدو غير متساوية من حيث الأثر الاستراتيجي. ونتيجةً لذلك، فإن الحلول التقنية، التي تبدو بسيطة إذا ما نُظر إليها بمعزل عن غيرها، مثل ضمانات أقوى، أو تعريفات أوضح، أو بروتوكولات نموذجية، نادرًا ما تنجح ما لم تكن جزءًا من استراتيجية متسلسلة تقلل من

37 Mohammad Mansour, "Israel Used Weapons in Gaza That Made Thousands of Palestinians Evaporate," *Al Jazeera* (10/2/2026), accessed on 19/02/2026 at: https://acr.ps/hBy9aJ4

38 Matthew Kroenig, *The Logic of American Nuclear Strategy: Why Strategic Superiority Matters* (Oxford: Oxford University Press, 2018).

39 Ibid.

الضعف المتصور في كل خطوة. ويوضح هذا المأزق سبب عودة الدبلوماسية المتعلقة بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مرارًا وتكرارًا إلى الخلافات الإجرائية نفسها، وسبب هيمنة النهج التدريجي القائم على بناء المؤسسات في كثير من الأحيان على مجموعة الخيارات الممكنة.

التحليل والمناقشة

1. تقييم مقارن للمسارات

لا تعني العقبات المذكورة سابقًا أن أجندة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط متوقفة عن الحركة، بل تعني أن التقدم الممكن سيكون على الأرجح تدريجيًا، ومتوقفًا على المسار المتبع. وعبر الحالات التاريخية والمبادرات المعاصرة، تتكرر ثلاث مجموعات من المسارات، لكل منها مقايضات مميزة بين الطموح والجدوى.

ومن الدروس الرئيسة المستفادة من التجارب المقارنة أن التقدم غالبًا ما يسبق المصالحة السياسية الكاملة، بدلاً من أن يعقبها؛ ففي أميركا اللاتينية، سمح تصميم المعاهدات للدول بالانضمام إليها مع نضج الظروف المحلية والإقليمية. أما في أفريقيا، فقد جرى التفاوض على هيكل المعاهدات بالتوازي مع تحول سياسي أوسع نطاقًا، وتراجع مؤكد عن الممارسات السابقة. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، يعني هذا أن تصميم المسار ينبغي أن يركز على خفض التكلفة السياسية للانضمام، بالتوازي مع بناء الثقة في عملية التحقق.

أولاً، يمكن لتدابير بناء الثقة التدريجية أن تقلل من سوء الفهم، وتؤسس لتعاون محدود، من دون الحاجة إلى حلٍ فوري للقضايا النووية الأكثر إثارة للخلاف. ومن الأمثلة على ذلك تدابير الشفافية، وآليات منع الحوادث، وخطوط الاتصال الساخنة، والتدريب التقني المشترك. وتتمثل ميزتها في قابليتها للتنفيذ على المدى القريب، أما عيبها فهو أنها قد تُعتبر غير كافية، أو بديلاً من معالجة القضية النووية الجوهرية. ومع ذلك، تشير التجارب السابقة في المنطقة إلى وجود حدود للنهج التقني البحت، فمن الممكن الحفاظ على التعاون التقني، حتى في خضم التوترات السياسية، لكنه نادرًا ما يُفرض لحلّ النزاعات الجوهرية المتعلقة بالوضع والاعتراف. ولكي تعمل تدابير بناء الثقة بوصفها وسائل تمهيدية، وليس بوصفها أهدافًا نهائية، ينبغي ربطها بالالتزامات في المراحل اللاحقة، وتقديمها على أنها تدابير توسّع نطاق الجدوى، وليس باعتبارها بدائل لنزع السلاح.

ثانيًا، تشكل الترتيبات دون الإقليمية، أو تلك المخصصة لقضايا محددة، خطوات وسيطة؛ فالمحافل دون الإقليمية يمكن أن تتيح للدول التي تتبنّى مواقف متوافقة جزئيًا تطوير ممارسات التحقق والمعايير التقنية؛ ما قد يؤدي إلى وضع نماذج يمكن اعتمادها على نطاق أوسع. ومع ذلك، فإن النهج دون الإقليمي ينطوي على خطر توطيد الكتل إذا ما نُظِر إليه على أنه إقصائي، أو أنه يعزز التسلسل الهرمي

للأمن. وإضافة إلى ذلك، يمكن تصميم الترتيبات دون الإقليمية بحيث تتجنب تشكيل الكتل من خلال التركيز على "البنية المفتوحة"، وينبغي أن تكون المعايير والإجراءات التي تُوضَع في منتدى أصغر قابلة للتطبيق في إطار معاهدة أوسع نطاقًا، مع توفير آليات انضمام تدريجي وآليات مراقبة تقلّل من ديناميات الإقصاء.

ثالثًا، يمكن أن تفتح الفرص التي تولّدها الأزمات نافذةً للتغيير المؤسسي السريع، كما حدث مع الصدمات الخارجية في أميركا اللاتينية، ومع التحولات النظامية في أفريقيا. ويمكن أن تقلل أوقات الأزمات من الحواجز السياسية التي تعوّق تقديم التنازلات، لكنها غير متوقعة، ويمكن أن تؤدي بالسهولة نفسها إلى تسريع ضغوط التصعيد والانتشار. ولذلك، تتطلب الاستراتيجية المستدامة الحفاظ على البنية التحتية المؤسسية وخيارات التصميم الأولية، بحيث يمكن استغلال "نوافذ الأزمات" للحد من المخاطر، بدلاً من زعزعة الاستقرار.

وهناك مسار إضافي يتمثل في صياغة المعاهدات بالتوازي مع الحوار السياسي؛ فصياغة المعاهدات يمكن أن توضح المقايضات، وتضع تعريفات موحدة، وتقلل من تكاليف المعاملات في المفاوضات المستقبلية. ومع ذلك، فإن الصياغة تنطوي على خطر تعميق انعدام الثقة إذا ما نُظِر إليها على أنها محاولة لإلزام أطراف غائبة أو لتثبيت التزامات غير متكافئة. ويكمن المفتاح في التعامل مع الصياغة بوصفها عمليةً تحضيرية وشفافة وقابلة للتعديل، إلى أن تصبح الأطراف المعنية مستعدة لتحمّل التزامات ملزمة.

2. العقبات الهيكلية والتغيير المنهجي

بعيدًا عن الخلافات السياسية المباشرة، تتأثر جدوى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بالظروف الهيكلية التي تؤثر في هامش التفاوض بمرور الوقت؛ فالمنطقة متعددة الأقطاب، حيث تمتلك عدة دول مجموعة مميزة من القدرات العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية، ولا يوجد طرف واحد قادر على فرض تسوية أو ضمانها على نحوٍ موثوق. وتقلل هذه البنية من احتمالية التوصل إلى "صفقة كبرى" حاسمة؛ ما يزيد من أهمية اتباع نهج تدريجي.

وتشير البنية المتعددة الأقطاب إلى أن التوصل إلى تسوية ناجحة يكون أكثر احتمالاً إذا (أ) أدى التحالف المؤقت بين القوى الكبرى إلى تقليل نقاط الفيتو الخارجية، أو (ب) طورت الأطراف الفاعلة الإقليمية روابط مؤسسية متينة بما يكفي بحيث يمكن إدارة النزاعات المتعلقة بالامتثال من دون تهديد بقاء النظام. وفي غياب هذه الشروط، تميل عمليات التفاوض إلى التذبذب بين المطالب المتطرفة والجمود الإجرائي.

وتضع الصراعات المتعلقة بالهوية مزيدًا من القيود على التوصل إلى حلول وسط، فالسرديات المتنافسة بشأن الشرعية، والسيادة، والنظام الإقليمي، تزيد من الأهمية الرمزية لمسألة الحد من التسلح، وتجعل من السهل تسييس الخلافات المتعلقة بالتحقق. وفي الممارسة العملية، يعني هذا أن المقترحات التقنية غالبًا ما تُقيَّم من منظور الاعتراف، والمكانة، والتكافؤ الأخلاقي المتصور، بدلاً من تحليل التكلفة، والعائد

الضيق النطاق. وقد تتفاعل صراعات الهوية مع مسألة الشرعية الداخلية. وبالنظر إلى أن العديد من الأنظمة تعتمد على سرديات التهديد الخارجي لتحقيق التماسك الداخلي، فإن تقديم التنازلات قد يكون مكلفًا سياسيًّا، حتى لو كان منطقيًّا من الناحية الاستراتيجية. وهذا يسهم في تفضيل الغموض والتحوط؛ ما يؤدي إلى زيادة مطالب التحقق ويجعل من الصعب إقناع الرأي العام المحلي بقبول التسوية.

وتختلف أنماط الترابط الاقتصادي باختلاف المناطق التي تُدمج فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية ضمن إطار تعاون أوسع نطاقًا. فقد أدى الاعتماد الشديد على الهيدروكربونات، وبُنى التجارة الموجهة نحو الخارج، على مر التاريخ، إلى قلة عدد المؤسسات على مستوى المنطقة، القادرة على دعم بناء الثقة وتسوية النزاعات. وعلى الرغم من أن هذه العوامل البنيوية ليست ثابتة، فإنها تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية من المرجح أن تظهر بوصفها مشروعًا مؤسسيًا طويل الأمد، أكثر من كونها حدثًا دبلوماسيًا قصير الأجل.

وإذا ما نُظر إلى هذه الظروف البنيوية مجتمعة، فإنها تشير إلى أن التقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يعتمد على بناء القدرات المؤسسية، وعلى ترتيب الالتزامات بطرائق تقلل من الضعف الداخلي والاستراتيجي المرتبط بالتنازلات المبكرة.

3. الردع غير المتكافئ ومعضلة الردع

تختلف ديناميات الردع في الشرق الأوسط عن تلك السائدة في العلاقات الثنائية المتماثلة التي تشكل أساس العديد من اتفاقيات الحد من التسلح التقليدية. ويهدف احتكار إسرائيل للقدرات النووية إلى ردع أعداء متعددين في آن واحد، لكن هؤلاء الأعداء لا يستطيعون ردع إسرائيل بالطريقة نفسها، بل يعتمدون بدلاً من ذلك على استراتيجيات تقليدية، واستراتيجيات بالوكالة، واستراتيجيات صاروخية. وهذا التباين يجعل التخفيضات المتبادلة غير متكافئة سياسيًا؛ فسيُطلب من إسرائيل التخلي عن رادع قائم، بينما سيُطلب من الآخرين التخلي عن خيارات قد لا يمتلكونها حاليًا.

وتتجلى هذه النقطة في التجربة التاريخية؛ فلم يمنع احتكار إسرائيل للأسلحة النووية اندلاع حرب تقليدية كبرى في عام 1973، ولا الهجمات الصاروخية في عام 1991، ثم إن أهميته محدودة في مواجهة العديد من التهديدات غير الحكومية. ولذلك، يرى بعض المحللين أن الأسلحة النووية لا تسهم إلا قليلاً في الأمن اليومي، وأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن أن يقلل من مخاطر التصعيد الكارثي، من دون أن يؤدي إلى تدهور ملموس في الردع على المستويات الأدنى. بينما يرى آخرون، ومن بينهم العديد من الاستراتيجيين الإسرائيليين، أن الترسانة النووية تردع في المقام الأول الهجمات التي تهدد الوجود واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وتوفر تهديدًا مضادًا لظهور قوى نووية مستقبلية، حتى لو لم تردع العدوان على المستويات الأدنى.

ويزيد منطق "الاستقرار/ عدم الاستقرار" من حدة هذه المعضلة، فقد يثني الاحتكار النووي عن شن حرب شاملة، بينما يترك حوافز لتبني تكتيكات غير متكافئة، وممارسات القسر المستمرة؛ ما قد يجعل المنافسين أكثر استعدادًا لاختبار الحدود، انطلاقًا من افتراض أن التصعيد سيجري احتواؤه. وقد يؤدي التخلص من الأسلحة النووية، من حيث المبدأ، إلى فرض الاعتماد على نحوٍ أكبر على الردع التقليدي والدبلوماسية، لكنه يزيد أيضًا من المخاوف من إمكانية استغلال الاختلالات في القوة التقليدية، والتحالفات الخارجية.

ويستتبع ذلك، بالنسبة إلى تصميم منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن التحقق التقني وحده لا يمكنه حل معضلة الردع، فأي مسار موثوق به يتطلب آليات ضمان موازية، سياسية، وتقليدية، وخارجية، قادرة على تعويض "التأمين" النووي، مع الحد، في الوقت نفسه، من الحوافز التي تدفع إلى التصعيد غير المتكافئ.

4. تحديد المنطقة: النطاق وتحديات التحقق

حتى لو تحسنت الإرادة السياسية، فلا يزال يتعين على الأطراف الاتفاق على المعايير الأساسية للمعاهدة: نطاقها، ومجالها الجغرافي، وتسلسل خطواتها، والسلطة المسؤولة عن التحقق، وآلية التنفيذ. ويُعد الانتقال من منطقة خالية من الأسلحة النووية إلى منطقة أوسع خالية من أسلحة الدمار الشامل أمرًا جذابًا من الناحية السياسية؛ لأنه يعد بالمساواة، لكنه يتطلب جهدًا مؤسسيًا كبيرًا. ويستفيد التحقق النووي من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين أن التحقق من الأسلحة الكيميائية، لا سيّما البيولوجية، أكثر تعقيدًا، ويعتمد غالبًا على مزيج من الإقرارات وعمليات التفتيش عند الطلب، وتدابير بناء الثقة، في إطار اتفاقيتَي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ولا يزال الخيار بين إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فحسب، أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" (Weapons of Mass Destruction-Free Zone, WMDFZ)، موضع خلاف. ويمكن أن يبسط النهج الذي يقتصر على الأسلحة النووية عملية التحقق، ويسمح بالتقدم المبكر في قضايا الضمانات والمواد الانشطارية. أما النهج المتكامل، فيضمن المساواة، ويعالج تاريخ المنطقة في استخدام الأسلحة الكيميائية والادعاءات المتعلقة باستخدامها. ومع ذلك، فإنه يضاعف التحديات المتعلقة بالتحقق، ويتطلب من الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقيات العالمية قبول التزامات جديدة. وفي الممارسة العملية، يفضل العديد من الفاعلين الإقليميين إنشاء "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" متكاملة، وذلك تحديدًا لأنها تتجنب استهداف دولة معينة. ولكن هذا التفضيل يضيف تعقيدًا إلى تسلسل الإجراءات، والتصميم المؤسسي.

وعادةً ما يتّبع التعريف الجغرافي الصيغة الراسخة "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"؛ وهي الدول الأعضاء في الجامعة العربية، إضافة إلى إيران وإسرائيل. ويمكن تأطير توسيع العضوية ليشمل أطرافًا هامشية على أنه استجابة للقدرات ذات الصلة (مثل مبدأ "المشاركة النووية" في حلف شمال

الأطلسي "الناتو")، لكنه يُنظر إليه أيضًا على أنه تكتيك محتمل للمماطلة. وفي الوقت نفسه، تثير الالتزامات المتداخلة مع المعاهدات الإقليمية الأخرى (مثل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا بالنسبة إلى بعض الدول) تساؤلات تقنية بشأن الاتساق، والتنسيق المؤسسي.

ويُعدّ النطاق الجغرافي مسألة ذات أبعاد سياسية؛ لأنه يتقاطع مع الهياكل الأمنية الخارجية، فقد دعت بعض المقترحات إلى إدراج الدول المجاورة، أو إلى معالجة مسألة "المشاركة النووية" في إطار الناتو، بوصفه جزءًا من نهج شامل. في حين يرى آخرون أن أي توسيع يُعدّ وسيلةً لتأخير التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الأساسية. ويتمثل النهج العملي في الحفاظ على التعريف الجغرافي المعمول به فيما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة، مع السماح بمنح الجهات الفاعلة المجاورة التي تؤثر قدراتها في التصورات الإقليمية، صفةَ المراقب أو اتخاذ تدابير مرتبطة بذلك.

وغالبًا ما تكون أحكام التسلسل وبدء النفاذ هي الخيارات التصميمية الأكثر بروزًا من الناحية السياسية؛ لذا تطالب بعض الأطراف بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شرطًا مسبقًا، بينما ترفض إسرائيل أي شرط مسبق بالانضمام، بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ومن الاستجابات العملية في هذا الصدد، المرونة في دخول المعاهدة حيز التنفيذ؛ إذ يمكن أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بين الدول التي صدقت عليها، على أن تنص على أن الجداول الزمنية لنزع السلاح والالتزامات الأكثر تدخلاً لا تنطبق على كل دولة إلا عند انضمامها؛ ما يقلل من قدرة أي دولة رافضة بمفردها على استخدام حق النقض ضد الإطار بأكمله. ويشكل استخدام المرونة في معاهدة تلاتيلولكو سابقةً لتصميم مسارات تدريجية للدخول في المعاهدة تحافظ على البنية القانونية، حتى في حالة تأخر المشاركة الشاملة.

ويمكن، أيضًا، تطبيق بنية مرحلية على فئات أسلحة الدمار الشامل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنشئ المعاهدة مسارات متوازية: التزامات فورية بعدم الاقتناء والسلامة، تليها مراحل محددة زمنيًا للإعلانات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ثم خطوات تفكيك الأسلحة النووية ما إن تستوفي الظروف السياسية وآليات الضمان عتبات محددة. ويكمن الحل الأساسي في تجنب إنشاء تسلسل هرمي دائم بحكم الواقع، بحيث تُؤجَّل الالتزامات الأكثر صعوبة سياسيًا إلى أجل غير مسمى.

ويشكل التحقق والإنفاذ عقبةً إضافية أمام الجدوى، فنظرًا إلى انعدام الثقة الشديد بين الدول، فإنها ستطالب بإجراء عمليات تفتيش تدخلية وآليات قوية للكشف عن البرامج السرية. ومن المرجح أن يتطلب أي نظام موثوق به مزيجًا من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعمليات التفتيش الإقليمية المتخصصة، والتنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) من أجل نزع السلاح الكيميائي. ومع ذلك، فإن مثل هذا التدخل يثير مخاوف تتعلق بالسيادة، ويمكن أن يُنظر إليه على أنه تمييزي إذا بدت الالتزامات في هذه المنطقة أكثر صرامة من تلك المقبولة في أماكن أخرى. وقد تواجه أحكام الامتثال والإنفاذ خطر التسييس؛ فمن دون إجراءات متفق عليها لتسوية النزاعات، وعواقب

موثوقة في حالة الانتهاكات، تخشى الأطراف أن تصبح الادعاءات أدوات للتنافس الاستراتيجي، بدلاً من أن تكون سبلاً للتصحيح.

ويمكن توضيح خيارات التصميم من خلال خمسة أسئلة عملية يتعين على المفاوضين الإجابة عنها:

1. النطاق: أيقتصر الأمر على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، أم يمتد إلى منطقة متكاملة خالية من أسلحة الدمار الشامل؟ وكيف تُرتّب الالتزامات عبر فئات أسلحة الدمار الشامل؟
2. الجغرافيا: ما الأقاليم المشمولة؟ وكيف يكون التعامل مع العبور والنشر؟ وكيف ترتبط الالتزامات بالمعاهدات الإقليمية الأخرى؟
3. دخول المعاهدة حيز التنفيذ: أتكون الالتزامات شاملة للجميع منذ البداية، أم يجري تطبيقها على مراحل بحسب الانضمام؟ وما الحوافز والضغوط التي تشجع الدول المترددة على الانضمام؟
4. التحقق: ما المزيج المطلوب من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعمليات التفتيش الإقليمية، والآليات المتعلقة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية؟ وكيف يتمّ ضمان التناسق في درجة التدخل؟
5. التنفيذ: ما آليات تسوية المنازعات وفرض العواقب التي يمكن أن تعمل في بيئة مسيسة، من دون أن تتحول إلى أدوات للاتهام الاستراتيجي؟

تتطلب الإجابة عن هذه الأسئلة التعامل مع صياغة المعاهدات باعتبارها أداة تفاوضية، وليست محض عملية تقنية بحتة. وقد تسهم آليات الانضمام المرنة ونماذج الوصول الخاضعة للإدارة في خفض التكاليف السياسية للانضمام، شريطة أن تقترن بضمانات موثوقة تكفل تطبيق الالتزامات الأكثر حساسية، في نهاية المطاف، على جميع الأطراف، ومعالجة نزاعات الامتثال ضمن إطار مؤسسي.

ويتمثل أحد الأساليب العملية لذلك في فصل إنشاء مؤسسات التحقق عن الإعلانات الأكثر حساسية من الناحية السياسية؛ إذ يمكن أن تبدأ الأطراف بالاتفاق على مبادئ التفتيش، وقواعد حماية المعلومات، وإجراءات الوصول المنظم، وإجراء تدريبات مشتركة، وإنشاء قنوات لتبادل البيانات التقنية. وتسهم هذه الخطوات في بناء الكفاءة والقدرة على التنبؤ، وقد تقلل من الخوف من أن تُستخدم عمليات التفتيش لأغراض التجسس أو الإذلال السياسي. وعندما يقترن التحضير المبكر للتحقق بأحكام الدخول حيز التنفيذ على مراحل، فإنه يمكن أن يجعل الالتزامات في المراحل اللاحقة أقل إرباكًا؛ لأن المؤسسات والموظفين اللازمين لتنفيذها يكونون موجودين فعلاً.

5. القوى الخارجية: أهي داعمة أم معرقلة؟

تعد القوى الخارجية عاملاً حاسمًا ذا وجهين بالنسبة إلى آفاق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ إذ تمثّل التزاماتها الأمنية، وتنافساتها، ونفوذها الدبلوماسي، تصورات الأطراف المحلية

للتهديد. ومع ذلك، فإن موافقتها الرسمية، من خلال بروتوكولات المعاهدات التي توفر ضمانات أمنية سلبية، من المرجح أن تكون ضروريةً لإضفاء الصدقية على المنطقة.

وفي الحالات الناجحة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، عززت الدول الحائزة للأسلحة النووية صدقيتها من خلال توقيع بروتوكولات تنص على ضمانات أمنية سلبية، ومن خلال قبول قيود على التمركز والانتشار بما يتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات. وفي الشرق الأوسط، ستكون مثل هذه الضمانات ذات أهمية محورية، حيث تشعر الأطراف الفاعلة الإقليمية بالقلق من أن يؤدي نزع السلاح إلى تعريضها للضغط من قوى خارجية حائزة للأسلحة النووية ومنافسين إقليميين.

ولا تزال الولايات المتحدة تؤدي دورًا محوريًا بسبب تحالفها مع إسرائيل، وعلاقاتها الأمنية مع العديد من الشركاء العرب. وقد أيدت واشنطن هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على الصعيد الخطابي، لكنها انحازت عمومًا إلى إصرار إسرائيل على أن يأتي نزع السلاح بعد التطبيع السياسي. وكثيرًا ما أدت الممارسات التاريخية إلى عزل الموقف النووي لإسرائيل عن التدقيق المتعدد الأطراف؛ ما ساهم في تكوين انطباع لدى الدول العربية بأن اتفاق عام 1995 لا يُنفذ على نحوٍ متسق. وقد عزّز هذا الانطباعَ ما أسفرت عنه نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2015؛ إذ أدى الخلاف حول الصياغة المتعلقة بالشرق الأوسط إلى عرقلة التوصل إلى توافق في الآراء.

ومن ثمّ، فإن سياسات الضمانات معقدة؛ فلكي تكون أي معاهدة ذات صدقية، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية توقيع بروتوكولات تتعهد فيها بعدم استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد الأطراف في المنطقة الخالية من هذه الأسلحة. ومع ذلك، فقد دأبت القوى الكبرى تاريخيًا على إبداء تحفظات على بروتوكولات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وكانت حسّاسة تجاه الأحكام التي قد تقيّد مرونة العبور أو الانتشار. وفي الشرق الأوسط، قد تتشابك الضمانات أيضًا مع التنافس؛ فعلى سبيل المثال، قد يكون تقديم تعهد بعدم الاستخدام لدولة تُعتبر خصمًا أمرًا صعبًا سياسيًا على الصعيد الداخلي، في حين أن حجب مثل هذه الضمانات يقوّض الحوافز التي تدفع تلك الدولة إلى قبول القيود.

وتُظهر التجارب السابقة من مناطق أخرى التحديات التي تواجه عملية التفاوض؛ فقد أصدر موقِّعو البروتوكول في كثير من الأحيان بيانات تفسيرية تحدّ من نطاق الضمانات، وأدت الخلافات حول حقوق العبور، أو تعريف الأراضي المشمولة، إلى تأخير عملية التصديق. وفي الحالة الأفريقية، على سبيل المثال، كانت الأحكام المتعلقة بالعبور والتمركز بارزة سياسيًا، وكان التنفيذ تدريجيًا. ومن المرجح أن تتركز النقاشات المماثلة في الشرق الأوسط على ترتيبات الوصول البحري، وحقّ التحليق فوق الأجواء، وترتيبات إقامة القواعد؛ ما يعزز الحاجة إلى توقع الشواغل العملياتية للجهات الفاعلة الخارجية عند صياغة نص البروتوكول.

اضطلعت الأمم المتحدة بدور الجهة المنظمة والمستودع لمسودات المبادئ؛ ما وفر استمرارية إجرائية في سياق تقلبات السياسة الإقليمية. ويمكن أن توسّع القوى الكبرى الأخرى نطاق الجدوى أو تضيّقه، وفقًا لمواقفها. ولدى روسيا والصين دوافع لدعم هذه العملية من أجل تعزيز نفوذهما الدبلوماسي، والحدّ من مخاطر التصعيد، ولكنهما تعملان أيضًا في سياق منافسة جيوسياسية أوسع نطاقًا قد تقوّض العمل المنسق بين الدول الخمس الدائمة العضوية. وقد أدّت الأطراف الأوروبية دورًا داعمًا من خلال الحوار في إطار المسار الثاني والعمل التقني بشأن المعايير؛ إذ أبقت القنوات مفتوحة خلال فترات الجمود الرسمي، وقدمت مقترحات تدريجية بشأن التسلسل والتحقق.

وعلى نحوٍ عام، يمكن أن تعزز الجهات الفاعلة الخارجية الجدوى من خلال مواءمة الحوافز، وتقديم الضمانات، ودعم عملية التحقق، ويمكنها، أيضًا، أن تقوض الجدوى عندما تؤدي خصوماتها إلى تفاقم الشكوك المحلية. وللمضي قدمًا في أجندة المنطقة، يكون الانخراط الخارجي أكثر فائدةً عندما يكون منسّقًا ويقلل، بدلاً من أن يفاقم، الانطباع السائد بأن الالتزامات ستُطبق على نحوٍ انتقائي.

مسارات المستقبل: سيناريوهات للفترة 2025-2035

يُستخدم تحليل السيناريوهات هنا لترجمة التشخيص السابق إلى مسارات استشرافية. وهذه السيناريوهات هي نماذج نمطية، وليست تنبؤات، وهي تهدف إلى توضيح الكيفية التي يمكن أن تغيّر بها ديناميكيات الصراع، وخيارات القيادة، وترتيبات التحقق، والضمانات الخارجية، مساراتِ النتائج الممكنة. وتسعى هذه السيناريوهات إلى تحديد مجموعة من المستقبلات المحتملة لاختبار المرونة الاستراتيجية.

وتراوح السيناريوهات الثلاثة الواردة أدناه بين استمرار حالة الجمود، وتزايد مخاطر الانتشار، مرورًا بالحد التدريجي من المخاطر، وإقامة هيكل قانوني جزئي، وصولاً إلى اتفاق شامل في ظل شروط غير مرجحة، ولكنها قابلة للتحديد. وتُعد الأوزان الواردة توضيحية، وينبغي النظر إليها على أنها مشروطة بالمسارات الإقليمية والدولية، وليس بوصفها توقعات احتمالية.

الأوزان التوضيحية للسيناريوهات للفترة 2025-2035

السيناريو	الوصف (مختصر)	الوزن التوضيحي
1	استمرار حالة الجمود ومخاطر الانتشار	مرتفع
2	خطوات تدريجية وترتيبات جزئية	متوسط
3	اتفاق تاريخي وشامل	منخفض

المصدر: من إعداد الباحث.

1. السيناريو الأول: استمرار حالة الجمود ومخاطر الانتشار (السيناريو المتشائم)

في هذا السيناريو، تستمر الاتجاهات السلبية الحالية؛ إذ يظل التنافس الإقليمي حادًا، وتبقى العمليات الدبلوماسية شكلية، ويزداد انفصال أجندة المنطقة عن الواقع الأمني. وتواصل إيران توسيع قدراتها النووية الحساسة، وتقليص المدة الزمنية اللازمة لخروجها عن الاتفاق النووي، بينما تحافظ إسرائيل على الغموض، وتؤكد حرية التصرف. وتظل الدول العربية ملتزمة لفظيًا بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكنها تركز عمليًا على الردع الفوري وأمن النظام.

وتشمل المؤشرات المبكرة استمرار غياب الأطراف الفاعلة الرئيسة عن المشاركة الفاعلة في المفاوضات، وارتفاع مستويات التخصيب والمخزونات، وتكرار الأزمات التي تنطوي على تبادل الصواريخ، أو تصعيد الصراعات بالوكالة، وتكثيف الحوافز السياسية الداخلية لإظهار العزم بدلًا من التسوية. ومن شأن التنافسات بين القوى الخارجية التي تقلل من الضغط المنسق أو الحوافز الداعية إلى ضبط النفس أن ترسخ هذا المسار على نحوٍ أكبر.

وفي هذه الظروف، تتفاقم ضغوط الانتشار النووي. فإذا اقتربت إيران من بلوغ عتبة معينة، فقد يعجل خصومها بتنفيذ استراتيجيات التحوط، لا سيّما السعي إلى اكتساب قدرات كامنة، أو توسيع البنى التحتية النووية المدنية ذات الاستخدام المزدوج، أو إبرام ترتيبات أمنية تهدف إلى تعويض الردع المحلي. ويتزايد خطر ديناميات التسلسل المتتالي مع افتراض كل طرف أن الأطراف الأخرى تتحرك، وسعيه إلى تجنب المفاجأة الاستراتيجية. ولا تزال إدارة الأزمات تفتقر إلى المؤسسات اللازمة؛ ما يزيد من احتمال أن يؤدي التصعيد التقليدي، أو سوء التقدير، أو التخريب، إلى تصعيد نووي سريع في منطقة تعاني محدوديةَ آليات التعاون. وفي لحظةٍ من الذعر المطلق، مدفوعةً باعتقاد النظام الإيراني بأن الضربات الأميركية - الإسرائيلية قد تنهي وجوده، فإن شنّ ضربة انتقامية ضد المنشأة النووية الإسرائيلية في ديمونة أمر محتمل جدًا. وفي 21 آذار/ مارس 2026، قصفت إيران مدينة ديمونة، في خضم مواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وأصاب صاروخ باليستي إيراني حيًّا سكنيًا في هذه المدينة الواقعة جنوب فلسطين؛ ما تسبب في أضرار جسيمة. ولم يجرِ اعتراض القذيفة بوساطة أنظمة الدفاع الجوي. ومع ذلك، لم تُصَب المنشآت النووية الاستراتيجية، ولم يجر الكشف عن أي مستويات غير طبيعية من الإشعاع. وفي هذا السياق، قد يؤدي الرد النووي الإسرائيلي إلى تدمير مدينة طهران والمنشآت النووية الإيرانية تدميرًا كاملاً. ومن شأن تأثير مثل هذه الضربات أن يؤثر تأثيرًا كبيرًا في المنطقة بأسرها.

وإضافة إلى ذلك، يتعرض نظام منع الانتشار للضغوط، فما زال الفشل المستمر في تنفيذ قرار الشرق الأوسط يثير الجدل في إطار دورات استعراض معاهدة عدم الانتشار، في حين تزداد شكوك الأطراف الفاعلة الإقليمية في قدرة الالتزامات الدبلوماسية على تحقيق مكاسب أمنية. ويتمثل الأثر الرئيس في

أنه، في غياب هيكل موازٍ للحد من المخاطر، يتراجع هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتصبح المعضلة الأمنية في المنطقة أكثر ارتباطًا بحوافز الانتشار.

ومن الناحية الاستراتيجية، يولّد هذا السيناريو حلقة تغذية راجعة؛ فمع تعثر جدول أعمال المنطقة، تزيد الأطراف الفاعلة من استثماراتها في الردع الأحادي الجانب والتحوط؛ ما يؤدي إلى زيادة صعوبة عمليات التحقق وتحديد التسلسل الزمني. وتتزايد المخاطر الإنسانية أيضًا؛ لأن الكثافة السكانية والبنية التحتية الحيوية تزيدان من حدة العواقب الكارثية لأي تصعيد محتمل.

ويتمثل الدرس المستخلص على الصعيد السياسي في أنه، حتى إذا تعذّر التوصّل إلى اتفاق شامل، فإن الحدّ من احتمال أن تتحول الأزمات إلى سباق سريع نحو الانتشار النووي يتطلب، في الحد الأدنى، إنشاء هيكل متواضع للتواصل في أوقات الأزمات، والتعاون في مجال السلامة، وترتيبات للرصد تحافظ على إبعاد عملية اتخاذ القرارات النووية عن تأثيرات الصراع الإقليمي وضغوطه.

وعلى الصعيد العالمي، يؤدي هذا المسار إلى تفاقم الخلافات بشأن شرعية معاهدة عدم الانتشار، ويصبح العجز المستمر عن إحراز تقدم في قرار الشرق الأوسط نقطة توتر متكررة في دورات المراجعة. وفي الوقت نفسه، تستخدم الدول الواقعة على طرفي نقيض من الخصومات الإقليمية المنتديات المتعددة الأطراف للطعن في المعايير وإجراءات الإنفاذ. ومع تآكل الثقة، قد تسعى الحكومات إلى إيجاد ضمانات أمنية بديلة، مثل توسيع نطاق الخبرة الحساسة في مجال دورة الوقود، أو مسارات جديدة للشراء، أو ضمانات أمنية خارجية؛ ما يزيد من توثيق الصلة بين انعدام الأمن الإقليمي وحوافز الانتشار.

2. السيناريو الثاني: الخطوات التدريجية والترتيبات الجزئية (الوضع الراهن المعزّز)

في هذا السيناريو، يظل التوصل إلى اتفاق شامل بعيد المنال. ومع ذلك، تتجنب المنطقة الانتشار النووي الواسع، وتطور بنية مؤسسية محدودة تحافظ على أفق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، مع الحد من المخاطر على المدى القريب. وليست المصالحة الاستراتيجية الكاملة هي الدافع الرئيس، بل الاعتراف العملي بأن التصعيد غير المنضبط وضغوط الانتشار يهددان جميع الأطراف الفاعلة الرئيسة، ويكلفان الجميع ثمنًا باهظًا.

ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو حتى في غياب مصالحة كاملة، إذا ما أدركت الأطراف الفاعلة الرئيسة أن التعاون المحدود يقلل من خطر حدوث نتائج كارثية، مع الحفاظ على الردع والشرعية الداخلية.

تشمل الظروف التي تدعم هذا السيناريو ما يلي: الاستقرار الجزئي للأزمات الإقليمية، وتحسين التواصل في أوقات الأزمات، واستمرار القيود - وإن كانت غير كاملة - في رصد الأنشطة النووية الأكثر حساسية، وتوافر مجال سياسي متواضع للمشاركة التقنية تحت رعاية الأمم المتحدة، أو من خلال قنوات المسار الثاني الموازية. وقد تواصل إسرائيل تجنب المشاركة الرسمية، لكنها تقلل من معارضتها النشطة للأعمال

التحضيرية، ويمكن أن تقبل إيران والدول العربية بالخطوات التدريجية باعتبارها إجراءات تعزّز التوازن الشامل، من دون أن تحلّ محلّه.

وفي الإمكان تنظيم أدوات السياسة العامة والتدابير المؤسسية في هذا السيناريو في شكل "مجموعة متكاملة لتقليل المخاطر":

- الشفافية ومنع الحوادث: خطوط الاتصال الساخنة، وترتيبات تجنب التضارب، وتدابير الإخطار المسبقة للأنشطة العالية المخاطر، مثل اختبارات الصواريخ المحددة.
- السلامة النووية والإشعاعية: التدريبات المشتركة، وبروتوكولات الاستجابة للطوارئ، وتبادل المعلومات بشأن معايير السلامة.
- التحضير للتحقق: فرق عمل تقنية معنية بخطوط الأساس للضمانات، ونماذج الوصول الخاضع للإدارة، وخيارات التسلسل الزمني للالتزامات في المراحل اللاحقة.
- صياغة هيكل قانوني جزئي: صياغة نص معاهدة إطاري يتضمن أحكامًا مرنة بشأن دخول المعاهدة حيز التنفيذ؛ ما يسمح للدول التي تصدق عليها مبكرًا بالالتزام بها، مع ترك مسارات انضمام واضحة للدول المترددة.
- الضمانات الخارجية: إجراء نقاشات مدروسة بشأن الضمانات الأمنية السلبية والحوافز للمشاركة، مصممة بحيث تتجنب ترسيخ استثناءات دائمة.

والتأثير المباشر هنا محدود، ولكنه ليس غير ذي معنى؛ إذ يصبح التعاون ممكنًا بشأن قضايا أقل رمزية من الناحية السياسية، ويتطور مصطلح مشترك للتحقق، وإدارة الامتثال، وتسوية النزاعات. ومن المهم أن تسبق البنية القانونية الجزئية المشاركة الكاملة إذا ما أوجدت مسارات دخول موثوقة، بدلاً من كتل متصلبة. ويكمن الخطر الرئيس في أن يُفسر النهج التدريجي على أنه يضفي الشرعية على وضعٍ استثنائي، أو أنه بديل من نزع السلاح. ويتطلب التخفيف من هذا الخطر وجود ارتباط صريح في تصميم العملية؛ إذ ينبغي صياغة التدابير المؤقتة على أنها خطوات تزيد من جدوى الالتزامات الشاملة، وليس بوصفها أهدافًا نهائية.

والمسار الثاني في هذا السيناريو هو التعاون دون الإقليمي المركّز على قضايا محددة، الذي يمكن "توسيع نطاقه" لاحقًا ليشمل هيكلاً معاهديًا أوسع. ومن الأمثلة على ذلك آليات منع الحوادث في منطقة الخليج، والتعاون في مجال السلامة والأمن بشأن المنشآت النووية المدنية، والإجراءات المتفق عليها للتحقيق في الأحداث غير العادية. ويتمثل مبدأ التصميم في قابلية التوسع؛ إذ ينبغي صياغة الترتيبات دون الإقليمية بحيث يمكن أن تنضم الدول الأخرى إليها لاحقًا؛ ما يقلل إلى أدنى حد من تشكيل الكتل.

تشمل مؤشرات السيناريو الثاني المبكرة استمرار الحضور، ووضع أجندات موضوعية في منتديات الأمم المتحدة، أو ما يعادلها، وإنشاء مجموعات عمل تقنية دائمة، واتخاذ خطوات متواضعة في مجال الشفافية

قادرة على الصمود في وجه الصدمات السياسية، وامتناع ملحوظ عن الأنشطة النووية الأكثر تصعيدًا. أما السيناريو الرئيس للفشل، فهو العودة إلى سياسة التصريحات التي تُصوَّر فيها التدابير التدريجية على أنها استسلام، أو إضفاء الشرعية على وضع استثنائي.

ومن النتائج المؤسسية المحتملة في السيناريو الثاني إنشاء أمانة إقليمية دائمة (حتى لو كانت صغيرة) مكلفة بصيانة مسودة نص المعاهدة، وتنسيق الأعمال التقنية، واستضافة التدريبات المتعلقة بالتفتيش، والوصول الخاضع للإشراف. ومع مرور الزمن، يمكن أن تحول هذه البنية التحتية النقاش من المبادئ المجردة إلى التفاصيل التشغيلية: ما المنشآت المشمولة؟ وما حقوق التفتيش الموجودة؟ وكيف يجري الفصل في النزاعات؟ وهذا لا يحلّ محلّ التسوية السياسية، لكنه يغير هيكل تكاليف المفاوضات المستقبلية من خلال ضمان وجود هيكل جاهز للتفاوض عندما تسنح الفرص.

3. السيناريو الثالث: انفراج واتفاق شامل (السيناريو المتفائل)

في هذا السيناريو، يؤدي تضافر التحولات السياسية إلى توليد الثقة والضمانات الكافية للتفاوض على اتفاق شامل بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومنطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. ومن المرجح أن تشمل الشروط المسبقة إحراز تقدم كبير في تطبيع الأوضاع الإقليمية، وتخفيف حدة النزاعات، وفرض قيود موثوقة على الخيارات النووية الكامنة، ووجود بيئة دبلوماسية تتضافر فيها القوى الخارجية لضمان تقديم الضمانات وتوفير الدعم في مجال التحقق.

ومن المرجح أن يكون الدافع إلى تحقيق مثل هذا الإنجاز هو التراجع الكبير في التهديدات الوجودية المتصورة؛ مثل وقف إطلاق النار الدائم، أو تسوية النزاعات، وتعميق عملية التطبيع، وفرض قيود موثوقة على التصعيد الصاروخي والتصعيد عبر الأطراف الوكيلة التي تحلّ حاليًا محلّ التوازن النووي. وسيتعين على القوى الخارجية أن تتفق على حزمة ضمانات تعتبرها الأطراف المعنية موثوقة.

وفي هذا السيناريو، قد تضطر إسرائيل إلى الاعتراف بأن معاهدة خاضعة للتحقق وقابلة للتنفيذ، ضمن ضمانات أوسع نطاقًا للسلام والأمن، يمكن أن تحلّ محلّ "الغموض" بوصفها أساسًا للردع. وستقبل إيران إجراءات تحقق مستدامة ومتعمقة وقيودًا طويلة الأمد، مقابل مزايا أمنية واقتصادية. وستقبل الدول العربية الرئيسة التزامات موازية بشأن القدرات الكيميائية والبيولوجية، وستدعم مؤسسات تحقق قوية. وتركز المفاوضات على التسلسل الزمني الذي يجعل الخطوات المتبادلة قابلة للتطبيق سياسيًا، وقد يشمل ذلك التنفيذ على مراحل، مع معالم محددة بوضوح، ومحفزات متبادلة.

ومن شأن نموذج تسلسلٍ معقول أن يجمع بين معالم سياسية متبادلة (الاعتراف، والتزامات عدم الاعتداء، والقيود على القدرات المزعزعة للاستقرار)، ومعالم تحقق متبادلة (تحسينات الضمانات، والإعلانات، وعمليات التفتيش ذات الوصول الخاضع للإشراف، وخطوات التفكيك النهائية). والهدف من ذلك هو

جعل كل تنازل مشروطًا بخطوة قابلة للتحقق من جانب الأطراف الأخرى؛ ما يقلل من الضعف السياسي للدول التي تبادر بالخطوة الأولى.

وسيكون التحقق عمليةً شاقة، فالتوصل إلى اتفاق شامل يتطلب إجراءات للإعلان عن أي ترسانات موجودة وتفكيكها، والتخلص من المواد القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة، إضافة إلى مراقبة مستمرة مصحوبة بسلطة التحقيق في المواقع المشبوهة. وربما يكون من الضروري إنشاء هيئة إقليمية للتحقق، مرتبطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لضمان الملكية الإقليمية والصدقية التقنية على حد سواء. وسيتعين أن يجمع الإنفاذ بين تسوية النزاعات المؤسسية والاستجابات الجماعية ذات الصدقية للانتهاكات، لا سيّما مشاركة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو غير مرجح في المدى القريب، فإنه يوفر هدفًا تنظيميًا؛ فهو يوضح العتبات السياسية والمؤسسية التي ينبغي تجاوزها، والخطوات التحضيرية في السيناريو الثاني التي يمكن أن تقربنا من الالتزامات الشاملة.

وسيجري التنفيذ على مراحل، وقد تركز المراحل الأولى على الشفافية، وإجراء تحسينات على تدابير الحماية، وإنشاء هيئات التفتيش، في حين ستتناول المراحل اللاحقة عمليات التفكيك والرصد على المدى الطويل. وهذا التقسيم إلى مراحل ليس تقنيًا فحسب، بل هو سياسي أيضًا؛ إذ يتيح للقادة إثبات الامتثال المتبادل قبل قبول الالتزامات التي لا رجعة فيها.

وينبغي أن يتناول أي اتفاق شامل العناصر الأكثر حساسية من الناحية السياسية في عملية التخفيض: حصر المواد القابلة للاستخدام في الأسلحة والتخلص منها، ومستقبل قدرات التخصيب وإعادة المعالجة، وحماية البرامج السلمية المشروعة. ويمكن أن يقلل النهج التدريجي، الذي يجمع بين التخزين الخاضع للمراقبة ومراحل التفكيك التي تخضع للتحقق والضمانات طويلة الأجل، من المخاوف من حدوث مفاجأة استراتيجية مع الحفاظ، في الوقت نفسه، على عدم قابلية التراجع اللازمة للصدقية.

ومن ثمّ، فإن مؤشرات السيناريو الثالث المبكرة ستشمل ضمانات إقليمية موثوقة للسلام والأمن، وتقدمًا ملموسًا في معالجة أزواج التنافس الحاد، وقبولاً من حيث المبدأ بعمليات التحقق المكثفة، ومشاركة خارجية منسقة تربط الحوافز والضمانات بالامتثال القابل للقياس، وإشارات سياسية داخلية تفيد أن التسوية قابلة للتطبيق.

خاتمة

لا يزال السعي إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (وعلى نحوٍ أوسع، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل) عنصرًا محوريًا، وإن كان لم يتحقق بعد، في استراتيجيات منع الانتشار الإقليمية والعالمية. وقد أوضحت هذه الدراسة أن التأييد الدبلوماسي المتكرر لم يُترجم إلى تنفيذ بسبب أربعة عوائق يعزز بعضها بعضًا؛ هي: غموض الموقف النووي الإسرائيلي وشروطه، والتنافسات التي

تتمحور حول إيران والتفضيلات المتنازع عليها بشأن تسلسل الخطوات، ونقص الثقة العميق الناجم عن تاريخ الصراع والمخاوف المتعلقة بالامتثال، والتفاوتات الواضحة في القدرات التي تزيد من متطلبات التحقق والضمان.

وعلى أقل تقدير، فإن الحفاظ على أجندة المنطقة يتطلب تجنب الاختيار الزائف بين المطالب الشاملة المتطرفة والانسحاب. وتشير التجارب المقارنة إلى أنه يمكن بناء هيكل قانوني مرن والاستعداد لعملية التحقق، حتى في حالة عدم اكتمال المصالحة السياسية. ويكمن الحلّ في ضمان ألا تصبح التدابير المؤقتة بديلاً مريحًا من نزع السلاح، بل أن تعمل بوصفها آليات تسلسلية تغيّر الحوافز، وتبني القدرات المؤسسية.

وتُظهر الأمثلة من مناطق أخرى أن النجاح ممكن عندما تتفق الأطراف الإقليمية الفاعلة على تصورات التهديدات، وتظهر قيادة ذات صدقية، ويؤدي تصميم المعاهدة إلى خفض تكاليف الانضمام مع ضمان صدقية عملية التحقق. ويفتقر الشرق الأوسط حاليًا إلى هذه الشروط المواتية. ومع ذلك، تُظهر الحالات المقارنة أنه يمكن بناء المؤسسات تدريجيًّا، وأن الصدمات السياسية والتحولات النظامية يمكن أن تفتح فرصًا لتحقيق تقدم سريع. والاستنتاج الرئيس هو أنه ينبغي التعامل مع جدوى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بوصفه مشروعًا مؤسسيًا يمكن المضي فيه على نحوٍ تدريجي، وليس حدثًا دبلوماسيًا منفردًا يتوقف على تحقيق سلام شامل فوري.

ويوضح تحليل السيناريوهات موقفًا سياسيًّا عمليًّا؛ إذ يُبرز المسار المتشائم أن التنافس غير المنظم يمكن أن يُشدِّد الارتباط بين المعضلات الأمنية وحوافز الانتشار. ويُظهر السيناريو التدريجي أن البنية الجزئية، إذا ارتبطت ارتباطًا صريحًا بأهداف شاملة، يمكن أن تقلل من المخاطر، وتحافظ على الزخم المعياري، وتنشئ مسارات دخول للجهات الفاعلة المترددة. أما السيناريو الاختراقي، فعلى الرغم من أنه غير مرجح في المدى القريب، فإنه يحدد عتبات يمكن أن توجه الأعمال التحضيرية، لا سيّما نماذج التحقق، وخيارات التسلسل، وحزم الضمانات. ونظرًا إلى تهديد الولايات المتحدة وإسرائيل بشنّ ضربات ضد المنشآت النووية الإيرانية، يبدو السيناريو الأول هو الأكثر احتمالاً. وفي هذه الحالة المأساوية، ينبغي لدول الخليج أن تستخدم نفوذها المحدود على الولايات المتحدة لتجنب هذا السيناريو، حيث إنها ستعاني أكثر من الولايات المتحدة، التي ستبقى أراضيها سالمة، بينما قد تصبح أراضي دول الخليج غير صالحة للسكن عمليًا. ويزيد خطر المواجهة من احتمال لجوء إيران إلى توسيع قدراتها النووية، التي تُعتبر الوسيلة النهائية للدفاع والردع. وقد يتبع ذلك سباق لتطوير أسلحة نووية في دول أخرى بالمنطقة تحت ذريعة الاستخدام المدني.

وعلى نحوٍ ملموس، يعني هذا اتباع جدول أعمال منظم يركز على النتائج الملموسة:

- الحفاظ على عملية متعددة الأطراف منظمة تركز على الصياغة والأعمال التقنية (التعريفات، وخطوط الأساس للضمانات، ونماذج الوصول الخاضعة للإدارة)، وليس البيانات الإعلانية فحسب.

- إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير بناء الثقة للحد من المخاطر، مثل التواصل، وتسوية التضارب، والتعاون في مجال السلامة، المرتبطة صراحةً بالتزامات تقييد أسلحة الدمار الشامل في المراحل اللاحقة.
- تطوير بنية تحتية جاهزة للتحقق، لا سيّما خيارات إنشاء هيئة تحقق إقليمية مرتبطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبروتوكولات لتسوية النزاعات المتعلقة بالامتثال.
- صياغة هيكل مرن للمعاهدة يتضمن أحكامًا بشأن دخول المعاهدة حيز التنفيذ على مراحل، ومسارات انضمام موثوقة تقلل من نقاط الفيتو إلى أدنى حد ممكن، مع الحفاظ على التناسق في الالتزامات النهائية.
- تنسيق الحوافز والضمانات الخارجية، بحيث تكون الضمانات والمزايا مشروطة بالامتثال القابل للقياس؛ ما يقلل من الانطباعات المتعلقة بالتطبيق الانتقائي.
- إصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل الحد من هيمنة الأعضاء الخمسة الدائمين، وفرض وسائل فاعلة لإجبار الدول على احترام القانون الدولي.

تحافظ هذه الخطوات على السيناريو الاستشرافي، من خلال إنشاء مؤشرات قابلة للملاحظة للتحرك عبر المسارات المختلفة؛ فوجود النتائج الملموسة أو غيابها، ومدى صمود تدابير بناء الثقة في ظل الضغوط، ومدى إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات التحقق؛ كل ذلك يساعد في التمييز بين حالة الجمود، والتقدم التدريجي، والظروف المواتية لتحقيق اختراق. ويساعد، أيضًا، في الحفاظ على التوازن الجغرافي والزماني من خلال معالجة المخاوف الأساسية لإسرائيل بشأن بقائها، والمخاوف الأمنية لإيران، ومخاوف الأطراف العربية الرئيسة في آن واحد، بدلاً من التعامل مع المنطقة على أنها مسألة تقتصر على قضية واحدة.

وفيما يلي تحذيران؛ أولاً، مسارات السيناريوهات مشروطة بخيارات سياسية واستراتيجية لا يمكن افتراضها، فقد يؤدي التصعيد المفاجئ للصراع إلى إرباك المؤسسات الناشئة. وثانيًا، تصميم آلية التحقق ضروري، ولكنه غير كافٍ؛ فمن دون حدٍّ أدنى من الالتزام المشترك، باعتبار نزاعات الامتثال مشكلاتٍ قابلةً للحل، لا أدواتٍ للصراع، قد تصبح الآليات القوية عرضةً للتسييس. وتعزز هذه القيود التوصية الرئيسة لهذه الدراسة؛ إذ ينبغي أن يقترن الإعداد للتحقق بتسلسل منضبط لبناء الثقة من أجل خفض التكاليف المحلية والاستراتيجية للمشاركة.

وبالنسبة إلى هذه الخطوات مجتمعة، فإنها لا تحلّ النزاعات السياسية في المنطقة، إلا أنها تحافظ على منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتبارها مجموعة منظمة من الخيارات المؤسسية، وتقلل من احتمال أن تتحول الأزمات إلى انتشار سريع للأسلحة النووية، وتُنشئ منصة يمكن تفعيلها إذا ما تغيرت الظروف السياسية. وتتمثل المساهمة الرئيسة لهذه الدراسة في ربط الدروس المقارنة والمسارات القائمة على السيناريوهات بمنطق تسلسلي ملموس؛ إذ تظل المنطقة فرصة طويلة الأجل،

لكن التقدم يعتمد على التحضير المنضبط، والحد التدريجي من المخاطر؛ ما يجعل الالتزامات الشاملة قابلة للتصور سياسيًا.

ومن الواضح أن تطبيق القانون الدولي أمر معقد؛ إذ لا توجد حكومة عالمية، ولا قوة شرطة عالمية، ويعتمد تطبيقه على آليات دبلوماسية واقتصادية وقانونية، تديرها في المقام الأول الأمم المتحدة، ومعاهدات محددة. وقد يمثّل إصلاح الأمم المتحدة خطوةً رئيسة نحو إرساء شرعية دولية حقيقية قادرة على حظر إنتاج الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل واستخدامهما.

المراجع

Adeniji, Oluyemi. *The Treaty of Pelindaba on the African Nuclear-Weapon-Free Zone*. Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research, 2002.

Albright, David. "South Africa's Secret Nuclear Weapons." *ISIS Report*. May 1994. at: https://acr.ps/hBy1CbB

Bahgat, Gawdat. *Proliferation of Nuclear Weapons in the Middle East*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 2007.

Beres, René Louis. "Israel's Nuclear Strategy Ambiguity: Disclosure Doctrine." *Denver Journal of International Law & Policy*. vol. 26. no. 2 (Winter 1998).

Bino, Tomisha & Chen Zak Kane. "Middle East WMD-Free Zone Project: Final Report." United Nations Institute for Disarmament Research. 16/6/2023. at: https://acr.ps/1L9F36B

Bollfrass, Alexander K. "Iran Nuclear Negotiations Snap Back to the Past." International Institute for Strategic Studies. 24/10/2025. at: https://acr.ps/1L9F2U0

Carasales, Julio C. "The So-Called Proliferator That Wasn't: The Story of Argentina's Nuclear Policy." *Nonproliferation Review*. vol. 6. no. 4 (1999).

Chubin, Shahram. *Iran's Nuclear Ambitions*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006.

Cohen, Avner. *Israel and the Bomb*. New York: Columbia University Press, 1998.

_____. *The Worst-Kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb*. New York: Columbia University Press, 2010.

Fitzpatrick, Mark. "The Iranian Nuclear Crisis: Avoiding Worst-Case Outcomes." *The Adelphi Papers*. vol. 398 (2008).

Gause, F. Gregory. "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War." *Brookings Doha Center Analysis Paper*. no. 11. July 2014. at: https://acr.ps/hBy1C7U

Goldblat, Jozef. "Nuclear-Weapon-Free Zones: A History and Assessment." *The Nonproliferation Review*. vol. 4. no. 3 (1997).

Hersh, Seymour M. *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy*. New York: Random House, 1991.

Hymans, Jacques E. C. "Theories of Nuclear Proliferation: The State of the Field." *The Nonproliferation Review*. vol. 13. no. 3 (2006).

Issacharoff, Jeremy. *The Consultations in Glion and Geneva: A View from the Negotiating Table*. Geneva: UNIDIR, 2023.

Kroenig, Matthew. *The Logic of American Nuclear Strategy: Why Strategic Superiority Matters*. Oxford: Oxford University Press, 2018.

Liberman, Peter. "The Rise and Fall of the South African Bomb." *International Security*. vol. 26. no. 2 (2001).

Miller, Nicholas L. *Stopping the Bomb: The Sources and Effectiveness of U.S. Nonproliferation Policy*. Ithaca, NY: Cornell University Press. 2018.

Mutimer, David. *The Weapons State: Proliferation and the Framing of Security*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000.

Patrikarakos, David. *Nuclear Iran: The Birth of an Atomic State*. London: I.B. Tauris, 2012.

Pilat, Joseph F. & Nathan E. Busch (eds.). *Routledge Handbook of Nuclear Proliferation and Policy*. London: Routledge, 2015.

Potter, William C. & Gaukhar Mukhatzhanova (eds.). *Forecasting Nuclear Proliferation in the 21st Century*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2010.

Redick, John R. "The Tlatelolco Regime and Nonproliferation in Latin America." *International Organization*. vol. 35. no. 1 (1981).

Takeyh, Ray. *The Last Shah: America, Iran, and the Fall of the Pahlavi Dynasty*. New Haven: Yale University Press. 2021.